مؤقت



مجلس الأمن

السنة الثالثة والخمسون

الجلسة ٣٨٩٢

الاثنين، ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨، الساعة ١٢/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد مونتيرو	(البرتغال)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد فيدوتوف
	البحرين	السيد بوعلاي
	البرازيل	السيد أموريم
	سلوفينيا	السيد ازبوغار
	السويد	السيد دالغرن
	الصين	السيد تشن هواصن
	غابون	السيدة دانغي ريواكا
	غامبيا	السيد جاغني
	فرنسا	السيد تيبو
	كوستاريكا	السيد ساينز بيولي
	كينيا	السيد ماهوغو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون وستون
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بيرلي
	اليابان	السيد كونيشي

جدول الأعمال

الحالة في البوسنة والهرسك

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك (S/1998/491)

افتتحت الجلسة الساعة ١٢/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في البوسنة والهرسك

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك (S/1998/491)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي ألمانيا، إيطاليا، والبوسنة والهرسك، وتركيا، وكرواتيا، وماليزيا يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين للاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم الحق في التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد شاكر بيه (البوسنة والهرسك) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل السيد ايتال (ألمانيا)، والسيد ترزي دي سانت أغاتا (إيطاليا)، والسيد فيرال (تركيا)، والسيد سيمونوفيتش (كرواتيا)، والسيد رستم (ماليزيا) المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل اليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، الوثيقة (S/1998/491). ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة (S/1998/502)، التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من الاتحاد الروسي وألمانيا وايطاليا والبرتغال وسلوفينيا والسويد وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

وأود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس الى الوثائق التالية: (S/1998/475)، رسالة مؤرخة ٥ حزيران/ يونيه ١٩٩٨ موجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم للكسمبرغ لدى الأمم المتحدة، يحيل فيها نص الإعلان الذي اعتمدته منظمة حلف شمال الأطلسي بشأن البوسنة والهرسك في أعقاب الاجتماع الوزاري الذي عقد في لكسمبرغ يومي ٢٨ و ٢٩ أيار/ مايو ١٩٩٨؛ و S/1998/498، رسالة مؤرخة ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة يحيل فيها، بوصفه منسقا لعملية التشاور والتنسيق، إعلان المجلس التوجيهي لمؤتمر لكسمبرغ لتنفيذ اتفاق السلام، الصادر في ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨؛ و S/1998/501، رسالة مؤرخة ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٨ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن، يحيل فيها نص رسالة بنفس التاريخ موجهة من الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي إلى الأمين العام، يقدم فيها التقرير الشهري السابع عشر عن عمليات قوة تثبيت الاستقرار؛ و S/1998/314، رسالة مؤرخة ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٨ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن يحيل فيها رسالة مؤرخة ٩ نيسان/ أبريل ١٩٩٨ موجهة من الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك، يقدم فيها تقريره التاسع.

المتكلم الأول في قائمتي هو ممثل البوسنة والهرسك، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد شاكر بيه (البوسنة والهرسك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نود أن نهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأنا أعلم أن وفدكم، وأنتم شخصيا، على أتم القدرة لتحمل المسؤوليات الجسيمة المعروضة على المجلس هذا الشهر. وإنني أعلم أيضا أن وفدكم وأنتم شخصيا لديكم تجربة مباشرة في منطقتنا، ولهذا فإنه من حسن حظنا جميعا أن تكونوا في منصب المسؤولية هذا.

وأود أن أشكركم على إتاحة الفرصة لطرح مسألة البوسنة والهرسك على مجلس الأمن. إن الموارد - العسكرية والمدنية والاقتصادية - الجاري تكريسها لخدمة قضية السلام وإعادة بناء البوسنة والهرسك تحقق أثرا إيجابيا بطريقة تدريجية ولكنها حثيثة. وإن التأكيد من جديد على أن المتهمين بارتكاب جرائم حرب سيحالون الى المحكمة، والذي دللت عليه الاعتقالات الأخيرة، يبعث في الناس الثقة بالعدالة والمصالحة.

وهو يخفف من إحساسنا بأننا ضحايا لانتهاكات حقوق الإنسان والمعايير المزدوجة. وقد أعطى الجميع، الضحايا البريئة والفاعلون، التوقع بأن هؤلاء الذين قاموا بتخطيط وتنفيذ الإبادة الجماعية والجرائم سيقدمون للعدالة.

إن عملية إعادة البناء تمضي قدما أيضا. وبصراحة، بودنا أن تمضي بسرعة أكبر. لدينا شعب تواق ومستعد وقادر، شعب يتطلع الى إعادة بيوته وأعماله وحياته الى مجراها الطبيعي. وهذا في حد ذاته بادرة إيجابية، ويضطلع البوسنيون بواجباتهم بالمشقة والتضحية على الرغم من الموارد المالية المحدودة للغاية.

ويواجه الممثل السامي مهمة معقدة وملحة للغاية، ولكننا نرى تقدما حتى في عمل المؤسسات العامة والحكومية في البوسنة. وعلى هذا التقدم والمساعدة نشكر جميع الممثلين هنا الذين ألزموا مواردهم وجنودهم وأفرادهم وحتى نيتهم الحسنة من أجل السلم وعودة الحياة الى مجاريها في بلدنا. والحق يقال إنه، بقدر ما قد يكون البوسنيون قد شعروا بتخلي المجتمع الدولي عنهم، من خلال هذا المجلس، في بداية الحرب، فإنهم باتوا الآن يدركون ويقدرون الجهود الجاري بذلها، إلى جانب جهودنا، من أجل اعادة بناء بلدنا.

إذن لماذا لا نزال غير متيقنين من طريق السلام، ونوعية الحياة، وعودة اللاجئين في البوسنة والمنطقة ككل؟ هل كتب علينا أن نظل غير متيقنين وأن نعيش في فوضى؟

فهل سنوجه اللوم عن حربنا الأخيرة والإبادة الجماعية والقتل وهشاشة السلم والآن حتى الأحداث في كوسوفو على كوننا نعيش في البلقان؟ هل مصيرنا في البلقان أن نعيش مع الكراهية العرقية والصراع. ودون التعقيب على أي مصير أفضل، لم يكتب لنا في البوسنة ولا للناس الآخرين مصير سلوك أو مستقبل معين. فهو ليس في موروثاتنا ولا في جغرافيتنا ولا في تاريخنا.

إننا جميعا مضطرون إلى معاناة الانطباعات المقولبة، بعضها أكثر إيذاء من الأخرى. تُرى ما نوع الانطباع المقولب المتحيز الذي تعاني منه شعوب الدول الأفريقية، أو جنوب شرق آسيا، أو العالم العربي أو أمريكا اللاتينية؟ إن الأمر قد يكون أسهل على الفهم لو ظلت الانطباعات المقولبة تتردد في الثقافات الشعبية، ولكن ليس في أرفع مؤسسات اتخاذ القرار التي تمثل المجتمع الدولي. علينا أن نكون أكثر حساسية وحكمة.

وإذا لم نستطع إلقاء اللوم إذا على البلقان، فأين ينبغي أن تقع المسؤولية؟ إن شعب البوسنة والهرسك، بجميع أعراقه ودياناته وخلفياته، ملتزم بأغلبيته الساحقة بالسلم والتعايش. ولكن يقع حادث تقوم فيه عناصر كرواتية إجرامية متطرفة بحرق زوجين مسنَّين في المنزل الذي عادا إليه لتوهما. ويتعرض رئيس الأساقفة الكاثوليكي للبوسنة والهرسك ومساعدوه للرجم بالحجارة ولخطر مميت على أيدي عصابة صربية منظمة أثناء عودتهم إلى الكنيسة الكاثوليكية التي تم "تطهيرها" منذ وقت طويل من رعيتها.

هل كل هذه الحوادث صُدف؟ هل لا يستطيع اللاجئون العودة لأن جيرانهم القدامى - وهم مواطنون عاديون - لن يسمحوا لهم بالعودة لمجرد أن اللاجئ من خلفية مختلفة؟ كلا؛ لأنه ما زال هناك مجهود إجرامي منظم جار للحيلولة دون عودة الناس إلى منازلهم ولمنع عملية المصالحة والتطبيع من أن تترسخ. لقد اختار أعداء السلام والتعايش الوقت الذي أصبح فيه الزخم إيجابيا، أن يشنوا أعمالهم التخريبية وأن يعودوا بنا إلى الوراء.

إن هذا ليس تقييمي الشخصي. بل يشاركني فيه ممثلو قوة تثبيت الاستقرار، ومكتب الممثل السامي وغيرهم، بما في ذلك البوسنيون. وهذا بالذات هو ما يجعل الانطباعات المقولبة المستهترة خطيرة جدا. فهي لا تصم الآخرين فحسب، ولكنها تشجع أولئك الذين يرغبون أن يقنعوكم بأن الناس الذين عاشوا معا لقرون لم يفعلوا ذلك في الواقع ولا يستطيعون العيش معا الآن. أولئك سوف يستغلون احتمال عدم إلمامكم بالحالة ومللكم منها، والانطباعات المقولبة التي كثيرا ما يتم الإعراب عنها باستهتار، كي يُوجدوا انطباعات مقولبة وتنبؤات ترضيهم.

إنهم عندما يقتلون زوجين صربيين مسنَّين حرقا، يعتقدون أنهم سوف يحبطونكم ويجعلونكم تفقدون الثقة في البوسنة. وعندما يرجمون أحد رجال الدين، يعتقدون أنهم محصنون بربطكم بين هذه الجريمة وفهم خاطئ لتاريخ البوسنة وشعبها.

وأرجو، من أجلنا جميعا، أن أعداء السلام والتسامح هؤلاء ليسوا على صواب في فهمهم "ضمير المخاطَب" على أنه بصيغة الجمع. على أنه يبدو أن الديموغاجيين والدكتاتوريين في المنطقة الذين افتضحت نياتهم في محاولة الإبادة الجماعية و "التطهير الإثني" في البوسنة

يكررون استراتيجيتهم، بما في ذلك، الآن، في كوسوفو بصورة خاصة. فلم يكن هناك سبب لكي تنفجر كوسوفو. كل ما هنالك أن فتيلا قد أشعل لقنبلة ظلت قيد التجهيز لبعض الوقت.

إن موضوع كوسوفو ليس معروضا على المجلس اليوم. ومع ذلك فإنني أثيره لأن تناول المسألة يعكس انطباعا مقولبا وهو إلقاء اللوم على تاريخ وشعب البلقان. غير أن الأمر الأكثر إلحاحا هو أن أولئك الذين أشعلوا الفتيل في كوسوفو يتوقعون أن يستغلوا مخاوفكم وتحيزاتكم بنقل الاهتمام بسرعة من صراع مصطنع إلى آخر. وسوف يحاولون أن يبيعوا اشتراكهم الإيجابي في حالة على حساب حالة أخرى. إن التزامهم بالاشتراك الإيجابي في حالة، هو مجرد عملة بالنسبة إليهم، يقلبونها بسرعة إلى فرصة لإيجاد صراع في حالة أخرى.

فعلى من يقع اللوم للحروب في سلوفينيا، وكرواتيا، والبوسنة والهرسك، وكوسوفو، وربما غدا في مكان آخر - مقدونيا أو ما وراءها، أو مرة أخرى في البوسنة. اللوم لا يقع على المواطن العادي - الصربي أو الكرواتي، أو البوسني، أو الألباني أو غير ذلك، بل على الزعامة التي تفترس جيرانها وتؤذي شعبها وتنتهز انطباعاتكم المقولبة.

إن الخيط المشترك ليس تاريخ البلقان. والدليل أحدث من ذلك بكثير. فعندما تم اجتياح سربرنيتشا وذبح آلاف فيها، تم كذلك نهب أسلحة القوات التي انتدبتها الأمم المتحدة، بما في ذلك ناقلات الجنود المدرعة، كما حدث في عدة حالات أخرى أثناء هجمات شُنت على قوات الأمم المتحدة في البوسنة. وهناك الآن أدلة دامغة على أن تلك الأسلحة التي أخذت في سربرنيتشا تستخدم حاليا في كوسوفو ضد الألبانيين. وبغض النظر عن المكان الذي تم فيه الاستيلاء على تلك الأسلحة في البوسنة، فإن كونها تستخدم في "التطهير العرقي" في كوسوفو ينبغي أن يشكل دليلا كافيا على مَن يقع اللوم.

ونحن إن لم نكن حريصين، فإننا جميعا سوف نصبح ضحايا انطباع مقولب أو كليشيه. إن الأمم المتحدة تُستخدم حاليا كبش فداء في عديد من الدوائر السياسية. فهي تلام لفشل الإرادة الجماعية في البوسنة، وللفشل في منع القتل الجماعي في رواندا وما إلى ذلك. ومهما يكن من أمر، فإننا في البوسنة ندرك قدرة ومسؤولية هذه المنظمة. إننا نسعى إلى معاملة دور هذه المؤسسة بأمانة، ونحن نشكر الجميع مرة أخرى للجهود التي بذلوها وللمساعدة التي قدموها في تعزيز السلم والتطبيع في البوسنة والهرسك. وكل ما نطلبه هو أن يعاملنا المجلس بعدل كذلك، وألا يسمح لتجار الوطنية و "التطهير العرقي"، والمتاجرين بالانطباعات المقولبة، أن يخدعوه.

واسمحوا لي أن أختتم كلمتي بتذكير المجلس بكلمات واحد من أبرز زملائنا، السير دافيد هاناي، الممثل الدائم للمملكة المتحدة، في كلمة ألقاها في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٢ عند فرض الجزاءات على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) لعدوانها على البوسنة. فقد قال:

"ليس هناك في الواقع أي شك على الإطلاق في من تقع عليه المسؤولية الرئيسية الآن: إنها السلطات المدنية والعسكرية في بلغراد. وهذا أمر لا يمكن التهرب منه؛ ولا ينفع ببساطة القول إنه ليست لها أي صلة بالأحداث الجارية في البوسنة والهرسك. إن أجهزة إطلاق الصواريخ المتعددة لا توجد في حظائر الفلاحين الصرب. إنها تزود لهم من إمدادات الجيش الوطني اليوغوسلافي ... فلو كانت السلطات في بلغراد تريد منا حقا أن نصدق ما تدعيه من براءة، فأنا أشك في أنها ستكون تقصف دوبروفنيك اليوم بالقنابل. لا بد أنهم يظنون أننا أناس بلهاء جدا حقا". [S/PV.3082، الصفحة ٤٣]

"لا بد أنهم يظنون أننا أشخاص بلهاء جدا حقا". وإنني أطلب من المجلس بكل تواضع أن يمعن النظر في أهمية هذه الكلمات وفي إشارتها إلى المجلس بعد ست سنوات من ذلك التاريخ.

الرئيس: (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل البوسنة والهرسك على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ وإلى وفد بلادي.

السير جون وستون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أدلي ببيان بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. كما أن بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المرتبطة بالاتحاد الأوروبي - الجمهورية التشيكية وإستونيا

وهنغاريا ولاتفيا وليتوانيا وبولندا ورومانيا وسلوفاكيا - والبلد المرتبط قبرص، وكذلك البلد العضو في رابطة التجارة الحرة الأوروبية العضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، أيسلندا، تؤيد هذا البيان.

إن الاتحاد الأوروبي يرحب باعتماد مشروع القرار المعروض على المجلس. ويظل ما يبديه أعضاء كل من بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، وقوة تثبيت الاستقرار، من التزام وروح مهنية قوة رئيسية من أجل التغيير في البوسنة. ويساهم عدد من بلدان الاتحاد الأوروبي بأفراد في كلا القوتين. ويود الاتحاد الأوروبي أن يشيد اليوم بالرجال والنساء العاملين في كلتا البعثتين والذين يجهدون في خدمة السلام.

في ٩ حزيران/يونيه اجتمع في لكسمبرغ وزراء الهيئة التوجيهية لمجلس تنفيذ السلام إزاء خلفية مشجعة من التقدم على الأرض في البوسنة ومن الأمل الصادق في أن يكون ممكنا أن يحل مستقبل من المشاركة محل ماضي الانقسام في البوسنة. ومع أنه ما زال يتعين بذل المزيد من الجهود، إلا أنه يبدو أن المجهود الدولي الضخم في البوسنة، المبذول بالأرواح والموارد والأموال، قد بدأ يؤتي ثماره في نهاية الأمر.

إن الاتحاد الأوروبي يؤيد بقوة رسالة اجتماع لكسمبرغ - وهي أن المجتمع الدولي لا يسعه أن يظل في البوسنة إلى الأبد، وأن الوقت قد حان ليتحمل شعب البوسنة نصيبه من المسؤولية وأن يبدأ في تقلُّد زمام السيطرة في بلده وعلى مصيره.

إن التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي الآن أقل مما سبق ولكنها تشمل بعضا من أكثرها حساسية، ولا سيما عودة اللاجئين والنازحين إلى المناطق التي يشكلون فيها أقلية. ويشجب الاتحاد الأوروبي ما وقع أخيرا من زيادة في أعمال العنف ضد أولئك الناس ويحث سلطات الشرطة المحلية، بمساعدة من قوة الشرطة الدولية، على مواصلة إعادة تشكيل قواتها والعمل على إدماج أفراد شرطة من الأقلية فيها بغية المساعدة على خلق الثقة لدى اللاجئين العائدين، وبخاصة أولئك الذين ينتمون إلى مجموعات أقليات.

وفيما تستعد البوسنة والهرسك لانتخابات وطنية تُجرى في أيلول/سبتمبر من هذا العام، تسنح لها فرصة هامة جدا لصياغة مستقبلها كديمقراطية أوروبية عصرية. وسوف يتحمل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ما يصل إلى ثلثي مجموع تكاليف الإشراف على الانتخابات الذي ستتولاه منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بما في ذلك توفير عدد كبير من الأفراد.

وإزاء هذه الخلفية، يظل الدعم المقدم من قوة تثبيت الاستقرار في توفير بيئة آمنة ودعم واسع للتنفيذ المدني في الأشهر القادمة أمرا بالغ الأهمية بالنسبة إلى احتمالات مستقبل البوسنة. وبالمثل، فإن عمل بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك ما زال يتصدر الجهود لاستعادة السلم في البوسنة وتحقيق المصالحة فيها وبناء مجتمع متعدد الإثنيات، وهو ما يتوقف عليه نجاح اتفاق السلام في نهاية المطاف.

لذا فإنني آمل - مضيفا بضع كلمات بين قوسين تعليقا على نصيحة السفير شاكر بيه ضد الانطباعات المقولبة - في أننا لن نلقي باللوم لكل ما حدث في الماضي على الأمم المتحدة، ولا على الاتحاد الأوروبي كذلك، بعبء كل ما يتطلبه الأمر لإنهاء الحرب.

إن الاتحاد الأوروبي، بوصفه أكبر جهة مانحة وحيدة للمساعدات إلى البوسنة، سيواصل أداء دور في مجموعة واسعة من الأنشطة على الأرض. وقد جمع المؤتمر الذي عقده الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي في ٧ و ٨ أيار/مايو مبلغا إضافيا قدره ١,٢٥ بليون دولار، معظمه من الاتحاد الأوروبي ذاته ومن الدول الأعضاء فيه. وقد عُدلت إجراءات المساعدة بحيث تكفل صرف الأموال بسرعة وبمزيد من المرونة، وبحيث تيسِّر توزيع المساعدات بطريقة أكثر تناسبا بين الكيانات. وسوف يُظهر هذا لشعب جمهورية صربسكا ما يمكن أن يمليه عليهم الامتثال لاتفاقات دايتون من مكافآت.

وأخيرا، ومع وصول عدد متزايد من الأشخاص المتهمين بجرائم حرب إلى المحكمة الدولية في لاهاي - إما عن طريق الاستسلام طوعا أو من خلال إجراءات قوة تثبيت الاستقرار العاملة تحت السلطة الواردة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة - أصبحت هناك فرصة في نهاية الأمر أمام شعب البوسنة لبناء السلام وتحقيق المصالحة على أسس ثابتة من العدالة.

إن هدف الاتحاد الأوروبي، مثلُه مثل هدف المجتمع الدولي كله، هو رؤية البوسنة المتمتعة بالديمقراطية

والرفاه تحتل مكانها كأمة عصرية في أوروبا. ورسالتنا إلى شعب البوسنة واضحة: إن مثل هذا المستقبل في متناول أيديهم، بشرط أن يواصلوا إحراز تقدم جيد على طريق دايتون تاركين وراءهم العنف والكراهية الإثنية التي اتسمت بها السنوات الأخيرة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل كرواتيا. أدعوه إلى اتخاذ مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سيمونوفيتش (كرواتيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن لكرواتيا بصفتها شاهدا على اتفاق دايتون/باريس لإحلال السلام في البوسنة والهرسك، مصلحة خاصة في الأحداث والإجراءات التي قد تؤثر على تنفيذ الاتفاق. ذلك أن الترتيبات التي ينص عليها اتفاق دايتون تتألف من عدد من الأحكام التقنية التي تخضع لتغييرات متكررة، ولكنها تشمل أيضا بعض المبادئ الأساسية التي تظل جوهرية بالنسبة إلى مستقبل البوسنة والهرسك. وهذه المبادئ هي: البوسنة والهرسك دولة وحيدة معترف بها دوليا؛ إضفاء اللامركزية على جهاز الدولة؛ والمساواة بين الأمم الثلاث التي تتشكل منها. واسمحوا لي أن أشدد على أن كرواتيا لا يمكنها أن تؤيد أي حل بالنسبة للبوسنة والهرسك لا يتضمن هذه المبادئ الأساسية بالكامل. والانحرافات عن هذه المبادئ يمكن أن تكون مدمرة ومزعزعة للاستقرار، لا بالنسبة إلى البوسنة والهرسك ذاتها فحسب، بل وكذلك للدول الأخرى في المنطقة.

إن تنفيذ مبادئ دايتون سوف يضمن حماية مصالح كل الأمم المكونة الثلاث والمجموعات الوطنية الأخرى في البوسنة، وتقاليدها المحلية، وطرق حياتها. وعدم احترام هذه المبادئ يمكن أن يبدأ عملية استقطاب وتكون له عواقب غير محمودة.

لقد اتخذت كرواتيا منذ شهر كانون الثاني/يناير عدة خطوات بغية تقوية روابطها بالبوسنة والهرسك. ويعمل مبعوث رئاسي عن كثب الآن مع وفد بوسني على وضع ترتيبات خاصة تتناول المجال الاقتصادي والمرور العابر، وغير ذلك من المسائل الثنائية. كما وقّعت كرواتيا في الآونة الأخيرة اتفاقا لإنشاء طريق رئيسي يربط زغرب بدوبروفنيك ويمر عبر الإقليم الاتحادي. وهذا المشروع الرئيسي من مشاريع بناء الهياكل الأساسية سوف يربط المنطقة كلها بالمعابر الهامة للنقل في الشمال. وقرار الحكومة هذا دليل على الاتجاه نحو التعاون الاقتصادي لما فيه المنفعة المتبادلة للبلدين. وأود أن أذكر أيضا الاجتماع الأخير الذي عُقد بين وزير الخارجية جرانيتش ورئيس وزراء الكيان البوسني الصربي ميلوراد دوديك. وفيما ترحب كرواتيا بهذه الروح التعاونية الجديدة من زعامة الصرب البوسنيين فإنها تعتقد أن الحكم على هذه الزعامة ينبغي أن يأتي من خلال أفعالها وليس من خلال كلماتها.

وسوف تواصل كرواتيا تعليق قدر كبير من الأهمية على العودة المنظّمة والكريمة للنازحين إلى أماكن إقامتهم السابقة. وبغية المساعدة في التعجيل بهذه العملية اعتمدت الحكومة بالفعل إجراءات لعودة الأشخاص الذين تركوا كرواتيا، والتي كمّلتها فيما بعد بتوجيهات إلزامية. وعلاوة على ذلك، وقّعت كرواتيا اتفاقات ثنائية بشأن العودة الطوعية للاجئين والنازحين مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ومع الكيانين في البوسنة والهرسك. وبالإضافة إلى ذلك، فإن حركة الأشخاص والبضائع بين كرواتيا وكلا الكيانين في البوسنة والهرسك حرة الآن، وبذلك يتم تشجيع الروابط الاقتصادية وغيرها بين البلدين وعن طريق كرواتيا إلى بقية أوروبا.

وتعترف كرواتيا بأهمية الدور الذي تؤديه عملية العودة، فيما يجري من تثبيت للاستقرار في المنطقة، ولهذا السبب فإن الحكومة تعمل حاليا على وضع خطة شاملة للعودة ينبغي أن تكتمل بحلول ٢٥ حزيران/يونيه. وترى كرواتيا أن مما له أهميته أن تعلن الحق الواضح في العودة لجميع مواطنيها الذين يرغبون في ممارستها. وأود أن أشير إلى أن كرواتيا لا تزال الدولة الوحيدة في المنطقة التي استقبلت عددا كبيرا من النازحين من مجموعة كانت تنتمي في السابق إلى قوات الاحتلال المتمردة.

ومما يدعو للأسف أن إحدى نتائج النهج ذي الجانب الواحد فيما يتعلق بعودة اللاجئين قد انعكس فعلا في فقدان الثقة باتفاق دايتون للسلام. وهذه الظاهرة تتضح بازدياد فيما بين كروات البوسنة والهرسك. ولذلك فإن الاستبعاد المتنامي الذي يشعر به كروات البوسنة، ينبغي ألا يُعامَل باستخفاف من قِبل المجتمع الدولي.

ولئن أشير تكرارا إلى أن مفتاح إعادة اللحمة إلى البوسنة والهرسك في دولة متعددة الأعراق يكمن في حفز عملية العودة، فلم يتلقّ الكرواتيون من البوسنة والهرسك

الذين يسعون إلى تحقيق ذلك سوى القليل من الدعم الملموس. ولقد صرح النائب الأول للممثل السامي كلاين مؤخرا إن الكرواتيين يشعرون بحق أنهم يعامَلون على نحو غير منصف وأنهم مهمَّشون. والنتيجة التي ترتبت على هذين العاملين أفضت إلى قيام حالة شهدت، وفقا لتقديرات معتدلة، بأن الكرواتيين الذين كانوا يشكلون نسبة ١٨ في المائة من سكان البوسنة باتوا لا يشكلون الآن سوى حوالي ١٢ في المائة منهم.

وثمة سبب إضافي لخيبة أمل كرواتيي البوسنة والهرسك حيال المجتمع الدولي يتعلق مباشرة بفهمهم للخلل الحاصل في القضايا المعروضة على المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. فعلى الرغم من التطورات الإيجابية التي حصلت مؤخرا على الساحة بقيام بعض المتهمين من الصرب بتسليم أنفسهم طوعا، أو إلقاء القبض عليهم من جانب القوة المتعددة الجنسيات لتثبيت الاستقرار، فإن كرواتيي البوسنة والهرسك ما زالوا يشكلون الأغلبية العظمى من المتهمين المسجونين. ولا يزال الحال كذلك على الرغم من أن كرواتيي ومسلمي البوسنة كانوا يشكلون معا أغلبية ضحايا الجرائم المرتكبة في البوسنة والهرسك. وهذا الأمر، مقرونا بحقيقة أنه لا يُتوقع توجيه اتهامات بالنسبة للجرائم المرتكبة ضد كرواتيي البوسنة والهرسك على الرغم من وجود أدلة عديدة، لا يعمل على تعزيز ثقتهم بالمجتمع الدولي.

إن كرواتيا تؤيد مشروع القرار المعروض على المجلس نصا وروحا. فاستمرار وجود المجتمع الدولي ودعمه النشط في البوسنة والهرسك أمران ضروريان. ومع ذلك، فإن على الشعوب الثلاثة التي تتألف منها البوسنة والهرسك أن تتحمل المسؤولية النهائية عن علاقاتها المتبادلة وعن مستقبل بلدها. وإذ تضع كرواتيا ذلك في الاعتبار، فإنها تعتقد أن التدابير الكفيلة بتعزيز روح الاحتراف على جميع مستويات الخدمات العامة، كما يشرحها تقرير الأمين العام المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨، تستحق تأييدنا غير المشروط. وينبغي لشعوب البوسنة والهرسك - من كروات ومسلمين وصرب - أن تستغل الوجود الدولي من أجل وضع نظامي مؤسسي فعال وتنفيذه بالكامل وفقا للمبادئ الأساسية لاتفاق دايتون. ومن شأن هذا الاحتمال أن يجعل الممارسة المتبعة مؤخرا والمتمثلة في فرض قرارات على مواطني البوسنة والهرسك أمرا لا ضرورة له.

وأود أن أؤكد مجددا أنه وفقا للفقرة ١٦ من منطوق مشروع القرار، يمكن لأعضاء قوات حفظ السلام العاملة في الميدان أن تعتمد على استمرار الدعم السوقي وغيره مما تقدمه كرواتيا أثناء الولاية المنوطة بهم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل إيطاليا. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس وإلى الإدلاء ببيانه.

السيد ترزي دي سانت أغاتا (إيطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي، يا سيدي، أن أهنئكم على رئاستكم مجلس الأمن، وعلى العمل الممتاز الذي تقومون به بالفعل، أنتم ووفد بلدكم، أثناء هذا الشهر المثقل بالعمل. وأود أن أعرب عن التقدير نفسه لسلفكم، الممثل الدائم لكينيا.

إن إيطاليا تؤيد تماما البيان الذي أدلى به الممثل الدائم للمملكة المتحدة نيابة عن الاتحاد الأوروبي.

وإننا نؤيد بقوة النتائج التي خلصت إليها الهيئة التوجيهية لمجلس تنفيذ السلام المنعقد في لكسمبرغ بتاريخ ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨، الأمر الذي يهيئ الأجواء لإحراز مزيد من التقدم في عملية السلام في البوسنة. ومنذ المؤتمر الأخير لتنفيذ السلام، المنعقد في بون، تم إحراز تقدم كبير أيضا بفضل الجهود الدؤوبة التي يبذلها الممثل السامي ومكتبه، والتي تبذلها الأمم المتحدة.

ومثلما كررنا القول في الماضي، فإننا إذا أردنا أن نجعل من المتعذر عكس مسار عملية السلام، وأن نحقق استقرارا كاملا في البلاد وفي المنطقة، فيتعين أن تلتزم الأطراف والمجتمع الدولي التزاما قويا.

وفي البلقان، يسعى المجتمع الدولي إلى وقف تفكيك أوصال المنطقة واستعادة الدولة ومؤسساتها. وقد تحملت إيطاليا مسؤولية رئيسية في ألبانيا، حيث تنخرط الحكومة والشعب انخراطا كاملا في عملية استعادة المؤسسات الديمقراطية. فنحن وبلدان أخرى يجب أن نواصل إبداء التزام قوي في هذا الصدد.

إن السلام والتعايش في البوسنة يشهدان عاما حاسما. فاتفاقات دايتون وضعت الأساس المتعلق بإنشاء

مؤسسات موحدة، لا يزال يتعين إنشاء البعض منها. وقدمت إيطاليا التزاما عسكريا وماليا بأن تواصل المساعدة في الإشراف على نظام اجتماعي لا يزال هشا، بما في ذلك الفترة التي تعقب اعتماد مشروع القرار الحالي. بيد أننا لا نزال نسهم أيضا بمزيد من وحدات الشرطة للمساعدة في تعزيز عودة اللاجئين وتوطيد دعائم الهياكل المتشاطرة التي ما زالت في طور بدائي. والانتخابات العامة المقرر أن تجرى في أيلول/سبتمبر هي أهم حدث في جدول أعمال هذا العام. وعندها فقط يمكننا أن نقرر طول مدة الوجود الدولي المطلوب للمحافظة على الاستقرار.

لقد أحرزت استراتيجية المجتمع الدولي في البوسنة حتى الآن نتائج إيجابية في تنفيذ اتفاقات دايتون. فقوة التنفيذ وقوة تثبيت الاستقرار أثبتتا على نحو متزايد أنهما أداتان مرنتان جديرتان بتهيئة بيئة يمكن للأطراف أن تتعاون فيها تعاونا إلى حد أبعد في إنشاء المؤسسات المنصوص عليها في اتفاقات السلام. وإن استمرار وجود قوة تثبيت الاستقرار يدعو إلى بذل المزيد من الجهود من أجل التعاون مع الكيانات المدنية. وإيطاليا تؤيد تأييدا كاملا مفهوم العمل هذا.

لقد أيدت إيطاليا، منذ البداية، فكرة إنشاء وحدة متخصصة متعددة الجنسيات داخل قوة تثبيت الاستقرار، لها نفس الولاية الممنوحة للعناصر الأخرى للقوة. ومن شأن هذه الوحدة أن تعزز قدرة قوة تثبيت الاستقرار على دعم السلطات المحلية في التصدي للاضطرابات الأهلية، ولكن دون الانخراط في أعمال الشرطة، بما في ذلك الحالات المتعلقة بعودة اللاجئين والمشردين. وتنوي إيطاليا أن تقدم إسهاما كبيرا في هذه الوحدة.

ومن دواعي الأسف أن الأشهر الثلاثة الأخيرة شهدت تزايدا في أعمال العنف التي استهدفت العائدين من اللاجئين والمشردين، ولا سيما أولئك الذين ينتمون إلى مجموعات الأقليات. ولا بد من عكس مسار هذا الاتجاه بسرعة كي نتجنب تعريض جهود سنوات للخطر. ولا شك أنه يتعين على القوات المشتركة لقوة تثبيت الاستقرار وبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك أن تركز على هذه المسألة ذات الأولوية وخلال الأشهر المقبلة.

إن إيطاليا من بين المساهمين الرئيسيين في تقديم المساعدات الطارئة ومساعدات الإعمار في البوسنة والهرسك. والاستعمال الفعال للأموال المخصصة لإعادة الإعمار قد يثبت أنه ذو أهمية حاسمة بالنسبة لتعزيز السلام وتوطيد دعائمه. ويجب أيضا أن تقوم المساعدات الاقتصادية بالتشجيع على إضفاء الطابع الديمقراطي على البلد. وهذا النهج لا يعني معاقبة طرف أو آخر أو التمييز ضده: فهو يعني اتخاذ موقف إيجابي من كل جانب من جوانب عملية السلام، من قبيل احترام حقوق الإنسان، وعودة اللاجئين، وحرية وسائط الإعلام، ومكافحة الفساد.

وتعزيز الحرية السياسية والمدنية وحرية وسائط الإعلام، وترسيخ تعددية الرأي والأحزاب السياسية أمران ما زالا هدفين يتصفان بالأولوية. وينبغي أن يتمثل الهدف النهائي في تحقيق استقرار سياسي عن طريق إجراء انتخابات ديمقراطية، بغرض التوصل إلى إيجاد بوسنة ديمقراطية ومزدهرة بوصفها دولة عصرية في أوروبا.

إن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك تسهم إسهاما حاسما في تحقيق هذه الأهداف، ولا سيما عن طريق إعادة هيكلة مؤسسات إنفاذ القانون، وعن طريق قوة الشرطة الدولية التي تسهم فيها إيطاليا إسهاما كبيرا. ونحن نرحب بتوسيع دور القوى في مسائل الأمن العام الرئيسية، من قبيل الجرائم المالية، والتهريب، والفساد، والإصلاح القضائي، ونؤيد المعلومات التي يوفرها تقرير الأمين العام عن هذه الجوانب. وقيام علاقة وثيقة بين بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك وقوة تثبيت الاستقرار أمر هام بصورة خاصة، ذلك أن هذا التعاون سيتواصل في الأشهر المقبلة بتوفير الإطار المثالي لتعزيز السلام والاستقرار في البلد.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل إيطاليا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ وإلى وفد بلادي وإلى سلفي.

المتكلم التالي على قائمتي ممثل ألمانيا. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس وإلى الإدلاء ببيانه.

السيد إيتل (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أغتنم متأخرا هذه الفرصة، لكي أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن، وأن أعرب في نفس الوقت عن عميق تقديري للأداء المتميز لسلفكم، السفير ماهوغو، ممثل كينيا.

وأود أيضا أن أؤكد أن ألمانيا تؤيد تأييدا كاملا التعليقات التي أدلى بها الممثل الدائم للمملكة المتحدة، السير جون ويستون، نيابة عن الاتحاد الأوروبي.

يدرس مجلس الأمن اليوم عمليتين منفصلتين في البوسنة والهرسك: هما بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، والقوة المتعددة الجنسيات لتثبيت الاستقرار. وكل منهما تقودها منظمة مختلفة، هما الأمم المتحدة من جهة، ومنظمة حلف شمال الأطلسي من الجهة الأخرى. غير أنه لا شك في أنهما مرتبطتان ارتباطا وثيقا، وأنه لا يمكن لإحداهما أن توجد دون الأخرى. فبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك ما زالت تعتمد على الحماية العسكرية والقدرة على تهيئة بيئة آمنة اللتين يوفرهما وجود قوة تثبيت الاستقرار في الميدان. وبعثة الأمم المتحدة، ولا سيما قوة الشرطة الدولية، بالإضافة إلى الممثل السامي ومكتبه، توفر الآلية المدنية التي لا يمكن بدونها إقامة السلام الدائم في ذلك البلد الذي مزقته الحرب.

وبالرغم من كل التقدم الذي أحرز في البوسنة والهرسك، لم يتم بعد ترسيخ السلام الوطيد والدائم في البلد. ومن بين التطورات الإيجابية البارزة، وربما أهمها، التزام حكومة منتخبة في جمهورية صربسكا بتنفيذ اتفاق دايتون للسلام. ومن ناحية أخرى، وقعت حوادث مقلقة للغاية تسببت فيها عناصر في البوسنة تريد المحافظة على الفصل العرقي الذي نتج عن "التطهير العرقي" في السابق. وإن ألمانيا تتطلع إلى قيادة الكروات البوسنيين وإلى الذين يستطيعون التأثير عليهم من أجل كبح الجهود الرامية إلى جعل إعادة اللاجئين والمشردين مستحيلة. واسمحوا لي أن أضيف بأن ألمانيا، التي تتحمل عبئا ثقيلا باستضافة مئات الآلاف من اللاجئين من يوغوسلافيا السابقة في أراضيها، تنظر باهتمام خاص إلى مسألة عودة اللاجئين. وفي عدد كبير للغاية من الحالات أيضا اضطر الممثل السامي إلى أداء وظيفة سلطات البوسنة والهرسك بفرضه قرارات لم تستطع تلك السلطات الاضطلاع بها.

إن عددا كبيرا من المتهمين بجرائم حرب قد سلّموا أنفسهم للمحكمة الدولية أو ألقي القبض عليهم. وقبل ساعات قليلة فقط، قام الجنود الألمان والفرنسيون التابعون لقوة تثبيت الاستقرار في جنوب شرق البوسنة بإلقاء القبض على شخص آخر من المتهمين. ومع ذلك، لا يزال عمل المحكمة تعترضه العراقيل بسبب الافتقار إلى التعاون الكامل مع المحكمة. ولا يزال "بطلا" العنف العرقي، رادوفان كارادِيتش ورادكو ملادِيتش طليقي السراح. وترى ألمانيا أن المصالحة الدائمة لا يمكن أن تتحقق دون إقامة العدالة الأساسية.

وتعتبر ألمانيا أن من أهم انجازات الأشهر الأخيرة قرار منظمة حلف شمال الأطلسي القاضي بعدم تحديد موعد نهائي لمشاركتها في البوسنة والهرسك. ونحن نوافق على أن من الأفضل أن تنظر منظمة حلف شمال الأطلسي إلى الحالة الفعلية على أرض الواقع وأن تتمكن من الاستجابة لها بمرونة في إطار استراتيجية عامة للانتقال نحو إحلال السلام الدائم دون حاجة إلى مساعدة خارجية. ومع ذلك، فإنه من الملائم أن يقوم مجلس الأمن، اتباعا لممارسته المعتادة، بالإذن بتمديد ولاية قوة تثبيت الاستقرار لفترة إضافية محددة مدتها ١٢ شهرا، مع إمكانية تمديد هذا الإذن في ضوء تطورات الحالة. وقد قامت قوة تثبيت الاستقرار بزيادة قدراتها بما يتناسب ومتطلبات الحالة المتغيرة بإنشاء وحدات متعددة الجنسيات ذات تدريب وتجهيز خاصين للعمل في مجال الأمن العام.

وقامت قوة الشرطة الدولية من جانبها بعمل مماثل، وذلك بتعيينها لفرق عمل خاصة كلفتها بمجالات مثل محاربة الفساد، وتهريب المخدرات، والتهرب من الضرائب. وحققت قوة الشرطة الدولية، بالتعاون الوثيق والمثمر مع الممثل السامي، تقدما كبيرا في إعادة هكيلة الشرطة المحلية وتدريبها وفي المحافظة على حرية الحركة في أرجاء البوسنة والهرسك. ومع ذلك، فإنه كما يقر مرفق اتفاق دايتون فيما يتعلق بقوة الشرطة الدولية، لن تكون عملية إصلاح الشرطة المحلية وإعادة هيكلتها ذات فعالية إن لم تصاحبها جهود مماثلة فيما يتعلق بالنظام القضائي. وفي هذا السياق، أشار الممثل السامي إلى أن قوة الشرطة الدولية على أتم الاستعداد لمراقبة المحاكم الجنائية في البوسنة. ويتعين على مجلس الأمن إيجاد حل عملي يمكّن قوة الشرطة الدولية من مباشرة هذه المهمة، وأن يدع جانبا المنازعات الفقهية والمالية. ذلك أن مسؤوليتنا التاريخية إزاء شعب البوسنة والهرسك أن نظل مركزين على الهدف المتمثل في تحقيق السلام الدائم في ذلك البلد الذي عانى كثيرا. كما أننا مسؤولون أمام دافعي الضرائب في بلداننا عن جعل المجهود الدولي في البوسنة والهرسك مجهودا متماسكا حقا وبالتالي ناجحا، وألا نجعل المسائل الثانوية المتعلقة بفلسفة الأمم المتحدة للسلام بوجه عام، تحيد بنا عن الطريق.

واسمحوا لي أن اختتم بياني بالإعراب عن عميق تقدير بلدي لعمل قادة وأعضاء بعثة الأمم المتحدة في

البوسنة والهرسك والقوة المتعددة الجنسيات لتثبيت الاستقرار ومكتب الممثل السامي. وقبل قرابة عام تماما أدى حادث تحطم طائرة مروحية مأساوي إلى فقد أرواح عدد من كبار أعضاء مكتب الممثل السامي وقوة الشرطة الدولية، من بينهم زملاء ألمان معروفون جيدا وأصدقاء لي. وينبغي أن يعلم جميع الذين يهبون أنفسهم للهدف المتمثل في تحقيق السلام المستقر والمصالحة في البوسنة والهرسك أن عملهم المشترك يلقى تقديرا عاليا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل ألمانيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ وإلى سلفي.

المتكلم التالي في قائمتي هو ممثل تركيا. وأدعوه إلى أخذ مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فورال (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أستهل بتهنئتكم، سيدي، على توليكم رئاسة المجلس وأن أعرب أيضا عن تقديرنا لسلفكم، سفير كينيا المرموق.

ما من شك في أنه أحرز حتى الآن تقدم كبير في البوسنة والهرسك نحو تنفيذ اتفاق دايتون/ باريس.

لقد اضطلعت قوة تثبيت الاستقرار بوصفها القوة التي خلفت قوة التنفيذ بدور أساسي في تهيئة بيئة أمنية إيجابية. وسمح هذا باتخاذ الخطوات اللازمة نحو ترسيخ إقامة دولة ذات سيادة، موحدة، ديمقراطية، متعددة الأعراق في البوسنة والهرسك.

وكانت بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك ناجحة في الاضطلاع بمهمتها. إذ تقوم قوة الشرطة الدولية بعمل ممتاز في الميدان. ولا تزال هاتان المهمتان تنطويان على أهمية حيوية. إلا أن عدة جوانب من اتفاق السلام، ولا سيما تلك المتعلقة بالشؤون الإنسانية والمدنية، تقتضي من بعض الأطراف امتثالا أكثر صرامة.

وخلال الأشهر الثلاثة الماضية، شهدنا ازديادا في أعمال العنف الموجّهة ضد اللاجئين والمشردين العائدين. وما زال إدماج ضباط الأقليات في الشرطة يواجه مقاومة. كما لا تزال تنتظر حلا للعديد من المشاكل المتعلقة بالمؤسسات المشتركة وبحل الهيئات الموازية وعودة الأقليات والتنفيذ الكامل للانتخابات البلدية.

وأود كذلك أن نؤكد على أهمية التنشيط الاقتصادي أثناء عملية تحقيق السلام والاستقرار والمصالحة في المنطقة. ونرحب بما اتخذ من خطوات في الميدان المالي مما سيتيح للبوسنة والهرسك أن تستخدم المساعدة الاقتصادية المتعددة الأطراف استخداما أفضل.

إن تنفيذ اتفاق السلام يتضمن عودة اللاجئين والمشردين إلى ديارهم وإنشاء مؤسسات مشتركة. ونحن نعلق أهمية على التنفيذ المبكر لهذه الشروط الضرورية المسبقة. ويتعين على الأطراف في اتفاق السلام أيضا الوفاء بالتزامها بالتعاون مع المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١. ودون أساس قوي للعدالة سيظل السلام بعيد المنال.

ونحن نرحب بالخطوات الإيجابية التي اتخذت لتطبيع العلاقات بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) والبوسنة والهرسك. لكننا بحاجة إلى بذل المزيد من الجهود. وندعو جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إلى إقامة علاقات دبلوماسية كاملة غير مشروطة مع البوسنة والهرسك.

وأخيرا لا يمكن لنا أن نعزل الحالة في البوسنة والهرسك عن الحالة في باقي المنطقة. وفي ضوء التطورات المزعجة في كوسوفو يتعين على المجتمع الدولي أن يبقى يقظا تجاه آثار هذه الأحداث على تطورات السلم والأمن في المنطقة عموما. ولا يجب أن نسمح لعملية السلام في البوسنة أن تحيد عن مسارها. وبالتالي فإن البناء على ما تحقق بالفعل ليس أمرا ضروريا فحسب بل هو أيضا أمر جاء في وقته الصحيح. ومشروع القرار المعروض على المجلس يحتوي على العناصر اللازمة لتحقيق ذلك الغرض. لذلك فإن حكومتي تؤيد الموضوع الرئيسي لمشروع القرار.

ونأمل في المستقبل القريب أن تتحقق أهداف السلام ولا نحتاج إلى اتخاذ المزيد من التدابير.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر ممثل تركيا على العبارات الرقيقة التي وجّهها إليّ وإلى سلفي.

المتكلم التالي هو ممثل ماليزيا وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد راستام (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يود وفد ماليزيا أن يهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. كما نود أن نعرب عن خالص تقديرنا للسفير ماهوغو الممثل الدائم لكينيا على الطريقة البارعة التي ترأس بها أعمال المجلس في الشهر المنصرم. ويسرنا أن تتاح لنا هذه الفرصة للمشاركة في اجتماع رسمي للمجلس بشأن الحالة في البوسنة والهرسك وأن ننضم إلى أعضاء المجلس وغير الأعضاء فيه في البرهنة على التزام المجتمع الدولي بالعمل من أجل السلم والاستقرار في البوسنة والهرسك.

تم بالفعل إحراز تقدم ملموس في تنفيذ بضعة جوانب من الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك. كما أن جهودا هامة ترمي إلى بناء البوسنة والهرسك موحدة بدأت تتجذر. غير أنه ما زال هناك الكثير مما يجدر القيام به لحل المشاكل الحساسة الباقية من أجل أن يدوم السلم في ذلك البلد. وماليزيا تنضم إلى بقية أعضاء المجتمع الدولي في مواصلة العمل بهمة ونشاط لضمان التنفيذ الكامل لاتفاق السلام لعام ١٩٩٥.

ويرحب وفدي بالقرار الذي سيتخذه المجلس اليوم بالإذن باستمرار وجود قوة تثبيت الاستقرار المتعددة الجنسيات لفترة إضافية مدتها ١٢ شهرا، وبتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك لمدة سنة أخرى وهذه تشمل قوة الشرطة الدولية. ونغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا المخلص لجميع المشاركين في قوة تثبيت الاستقرار المتعددة الجنسيات وفي بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك وفي قوة الشرطة الدولية وغيرها من التنظيمات الدولية العاملة في البوسنة والهرسك وبصفة خاصة الرجال والنساء العاملين في الميدان. وقد قامت ماليزيا بدورها في الإسهام في قوة تثبيت الاستقرار. ومع أنه قد تعيَّن علينا تخفيض إسهامنا بالقوات فإننا ما زلنا ملتزمين، في حدود إمكانياتنا، بالسعي من أجل تحقيق السلم والأمن وبجهود إعادة البناء في البوسنة والهرسك. وسنواصل الإسهام بقوات شرطة في قوة الشرطة الدولية.

وفي حين أن الالتزام المستمر للمجتمع الدولي ومشاركته النشطة من الأمور الهامة والضرورية تماما في هذه المرحلة الحرجة، فإن المسؤولية الرئيسية عن تحقيق السلام والمصالحة الوطنية تقع في نهاية المطاف على عاتق أبناء البوسنة أنفسهم. ويجب أن تعمل الأطراف بهمة أكبر من أجل الإضافة إلى المنجزات التي أحرزتها حتى الآن. وليس أمامها من بديل عن الالتزام التزاما كاملا باتفاق السلام الذي يشكل أساسا لبناء السلام الدائم والاستقرار ولتوفير طريق عملي للرخاء في البوسنة والهرسك متعددة الأعراق والثقافات والأديان. وندعوا القادة إلى العمل بدأب من أجل أن تصبح البوسنة والهرسك موحدة ومستقلة في كنف السلام ضمن حدودها الدولية المعترف بها. ويتعين عليها أن تبذل جهودا جادة من أجل حل المشاكل المعلقة ولا سيما قضية عودة اللاجئين والمشردين. ولسوف نؤيدها ونشجعها.

وفي معرض تقييم الحالة في البوسنة والهرسك لا ينبغي أن يغيب عن بالنا أيضا العمل الهام الذي تقوم به المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١. وعمل المحكمة عنصر هام آخر ليس لضمان العدالة فحسب وإنما أيضا للمصالحة في سياق التنفيذ الأوسع لاتفاق السلام. وإذا لم يواجه مرتكبو الجرائم البشعة في حق الإنسانية في البوسنة تبعات أعمالهم السابقة لن يكون من السهل استبدال مناخ الكراهية والريبة بمناخ الثقة والتعاون. ويشعر وفدي بالقلق الشديد لأنه على الرغم من جهود المجتمع الدولي، وخاصة جهود المحكمة ذاتها، فإن مجرمي الحرب الرئيسيين الذين وجهت إليهم عرائض اتهام ما زالوا طلقاء. وهذا يستدعي اتخاذ إجراء مناسب. وفي حين أن تعاون سلطات البوسنة وحكومات البلدان المجاورة أمر لازم لاعتقال هؤلاء المجرمين فإننا نعتقد أيضا أن قوة تثبيت الاستقرار المتعددة الجنسيات تضطلع بدور حاسم في إلقاء القبض عليهم. ونشيد بقوة تثبيت الاستقرار المتعددة الجنسيات على منجزاتها السابقة في هذا المجال، بيد أننا نأمل أن تبذل المزيد من الجهود. ووفدي يرحب بقرار المجلس الذي اتخذ في ١٣ أيار/مايو الوارد في القرار ١١٦٦ (١٩٩٨) بإنشاء دائرة محاكمة ثالثة للمحكمة. ونود أن نغتنم هذه الفرصة للإعراب عن خالص تقديرنا لجميع الذين أسهموا بإسهامات مختلفة لتيسير عمل المحكمة في النهوض بولايتها البالغة الأهمية المنصوص عليها في القرار ٨٢٧ (١٩٩٣).

لقد قرر المجلس أن الحالة في المنطقة لا تزال تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين والأحداث التي وقعت في الآونة الأخيرة وحاليا في المناطق المجاورة وخاصة في

كوسوفو تدعو إلى القلق. لذلك يرى وفدي أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يحافظ على عزيمته والتزامه القويين لتشجيع وبناء سلم دائم في البوسنة والهرسك ولضمان عدم تكرار وقوع حالة مماثلة لتلك التي وقعت هناك في أي مكان آخر في المنطقة. ونحن نثق ثقة كاملة في مجلس الأمن في اضطلاعه بدوره المناسب في هذا الصدد.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر ممثل ماليزيا على العبارات الرقيقة التي وجّهها إليّ وإلى سلفي.

أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل ألبانيا يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في المناقشة بشأن البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بعد موافقة المجلس، أن أدعو ذلك الممثل إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت وذلك وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد نيشو (ألبانيا) مقعدا إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أدعو ممثل ألبانيا إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد نيشو (ألبانيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يشرفني أن أتناول الكلمة اليوم في هذه الجلسة الرسمية لمجلس الأمن بشأن تجديد ولاية قوة تثبيت الاستقرار وبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. وأود في هذه المناسبة أن أهنئ الرئاسة البرتغالية وأهنئكم، سيدي الرئيس، على إدارة دفة عمل مجلس الأمن وهذه المناقشة أيضا بطريقة باهرة للغاية.

إننا نعتقد أن مشروع قرار اليوم يشكّل خطوة هامة ولازمة لزيادة توطيد السلم والاستقرار في اتحاد البوسنة والهرسك. ولفترة سنة أخرى ستواصل قوة تثبيت الاستقرار وبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، إلى جانب قوة الشرطة الدولية، توفير بيئة آمنة لأعمال إصلاح النظام القضائي وإنشاء قوة شرطة ديمقراطية في البوسنة والهرسك.

ومن الواضح بعد انقضاء سنتين ونصف السنة على إبرام اتفاق دايتون، أن هدف استعادة السلام وإقامة مجتمع متعدد الأعراق في البوسنة والهرسك لا يمكن تحقيقه من دون الدعم المستمر والقوي من جانب المجتمع الدولي، على الرغم من أن المسؤولية النهائية عن تحقيق هذا الهدف تبقى على عاتق سلطات البوسنة والهرسك.

لقد أشار الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك في تقريره الأخير إلى أنه:

"أحرز تقدم كبير في تعزيز مناخ المصالحة والتسامح وتأمين حرية الحركة وعودة الأقليات"

ولكن

"عملية السلام لم تصبح بعد عملية لا يمكن عكس اتجاهها" (S/1998/314، التذييل، الفقرة ٤).

وفي رأينا، أن عودة اللاجئين والتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة أمران ضروريان لتقدم عملية المصالحة والاندماج بين جميع الأطراف في البوسنة والهرسك. وإلى حين عودة ١,٨ مليون لاجئ إلى ديارهم في الوقت الذي لا يزال فيه مجرمو الحرب غير المعاقبين طلقاء، تبقى عملية السلام غير مضمونة ومعرضة للخطر والعدالة غير مُقامة. ومن الحيوي للمجتمع الدولي أن يكفل، بالتعاون مع سلطات البوسنة والهرسك وبلدان المنطقة، عودة اللاجئين بأمان إلى ديارهم وممتلكاتهم وتسليم مجرمي الحرب إلى المحكمة الجنائية في لاهاي.

إن تمديد قوة تثبيت الاستقرار في البوسنة والهرسك خطوة ضرورية في ضوء الوضع القائم اليوم في منطقة البلقان وتعمق الأزمة في منطقة كوسوفو. إن سياسة الصراع و "التطهير العرقي" وتردي الوضع في كوسوفو والتدفق الهائل للاجئين المنحدرين من أصل ألباني والقادمين من كوسوفو إلى ألبانيا نتيجة للعنف والإبادة الجماعية ضدهم يدل على أن عملية دايتون كانت

نصرا مفروضا من جانب المجتمع الدولي على التعصب القومي غير المتحضر وسياسة القوة.

ولهذا السبب فإننا لا نؤيد تمديد ولاية قوة تثبيت الاستقرار فحسب بل نؤيد أيضا اتخاذ المجتمع الدولي إجراء قوي لمنع وقوع مأساة أخرى في منطقة البلقان مثل مأساة البوسنة. لقد آن الأوان للمجتمع الدولي أن يكون أكثر وحدة وتصميما على وقف "التطهير العرقي" في كوسوفو وإيجاد حل سلمي وعملي لتهدئة الوضع وحسم الصراع في كوسوفو. إن مثل هذا العمل سيعزز تحقيق السلام في البوسنة والهرسك وتنفيذ اتفاق دايتون، بالإضافة إلى إقامة السلم والاستقرار في منطقة البلقان.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر ممثل ألبانيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

بموافقة أعضاء المجلس أزمع تعليق الجلسة الآن.

علقت الجلسة الساعة ١٣/٠٥ ثم استؤنفت الساعة ١٥/٣٥.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أفهم أن المجلس مستعد للتصويت على مشروع القرار المعروض عليه. ما لم أسمع أي اعتراض، سأطرح مشروع القرار للتصويت.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

سأعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد فيدوتوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): اجتمع مجلس الأمن اليوم للنظر في جدول الأعمال المعنون "الحالة في البوسنة والهرسك". وهذه مسألة هامة، ونأمل أن تسهم مناقشتنا ومشروع القرار الذي نحن بصدد اعتماده في إيجاد تسوية لهذه المسألة. ومن الواضح أن الخروج عن إطار هذا الموضوع، ولا سيما بإجراء المقارنات المريبة والتعبيرات المجازية التي يصعب فهمها، لن يفيد في خدمة هذه القضية.

وعلى الرغم من أوجه التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق سلام البوسنة والهرسك لا يزال معدل التقدم في هذه العملية غير كاف. ولا يمكن لهذه الحالة أن ترضي المجتمع الدولي الذي قدم جهودا سياسية كبيرة وصرف موارد مادية هائلة.

وإن العناصر الرئيسية لإتمام عملية التسوية بنجاح في البوسنة والهرسك وتحقيق مرحلة انعاش فعالة في مرحلة ما بعد الصراع في البلاد تظل في أيدي الأطراف البوسنية نفسها. وهذا هو بالضبط السبب، كما ذكر مؤخرا في اجتماع الهيئة التوجيهية لمجلس تنفيذ السلام في لكسمبرغ، الذي يجعل المجتمع الدولي يتوقع من الاطراف البوسنية اتخاذ خطوات فورية ومحددة، وبوجه الخصوص فيما يتعلق بضمان فعالية المؤسسات الحكومية المشتركة.

ومما له أهمية حجم المشاكل التي ما برحت قائمة في اتحاد البوسنة والهرسك. ولا بد من توطيد النهج البناءة من جانب الحكومة الجديدة في جمهورية صربسكا. وإن الأطراف البوسنية قد بعثت بإشارة واضحة لا لبس فيها.

وإن المستوى الحالي للدعم المقدم من الدول في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية لن يستمر إلى ما لا نهاية. وفي الوقت نفسه فإن هذا الدعم في هذه المرحلة ما فتئ حيويا للغاية لتعزيز الزخم الإيجابي لعملية إيجاد تسوية للبوسنة.

ولا تزال هناك منطقة هامة للغاية تتمثل في المساعدة الدولية في عمل قوة تثبيت الاستقرار المتعددة الجنسية وبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك والتي تشمل قوة الشرطة الدولية. وتوافق الآراء بشأن ضرورة مد نطاق ولايتها والذي توصل اليه المجتمع الدولي بموافقة الأطراف البوسنية متجسد في مشروع القرار المعروض علينا اليوم، والاتحاد الروسي من بين مقدميه. وإن تمديد التفويضات المنصوص عليها في مشروع القرار هذا محددة بمدة سنة واحدة سيقوم بعدها المجلس مرة أخرى باستعراض الحالة والأخذ في الحسبان تنفيذ اتفاق السلام والتطورات في البوسنة والهرسك.

وثمة ضمان مهم لنجاح قوة تثبيت الاستقرار وقوة الشرطة الدولية يكمن في التقيد الصارم من الناحية العملية بالتفويضات التي أنشأها مجلس الأمن من أجل هذه العمليات. وأننا مقتنعون بأن قوة تثبيت الاستقرار لا يمكنها ولا يتعين عليها أن تقوم بوظائف الشرطة أيا كانت.

وإن اعتماد مشروع القرار سيمكّن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك وقوة الشرطة الدولية من

الاستمرار في عملهما الهام المتمثلة في إعادة هيكلة قوة الشرطة المحلية وتدريبها بالاقتران بالعمل على المساعدة في إنشاء سلطة قضائية ديمقراطية ذات مغزى في البوسنة والهرسك.

وإن ضمان استمرار عودة اللاجئين والمشردين على مراحل وبصورة منتظمة لهي مهمة عاجلة. وعلى هذا الصعيد من المهم إيجاد ملاذ لعملية صنع قرارات بديلة. والاتحاد الروسي بوصفه طرفا فاعلا في الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز التوصل إلى تسوية في البوسنة سيواصل تقديم مساهمته البناءة والعملية في حل المشاكل المعلقة في هذا المجال وجعل البوسنة والهرسك دولة موحدة وديمقراطية ومتعددة الأعراق.

السيد كونيشي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسر وفدي أن يلاحظ التقدم المطرد الذي تحقق مؤخرا في العملية السلمية في البوسنة والهرسك وإن إدخال راية جديدة وجواز سفر جديد وعملة موحدة ولوحات أرقام موحدة للمركبات وإقرار قوانين هامة تتعلق بالأنشطة الاقتصادية في البلاد كلها أمثلة على هذا التقدم. وكذلك نلاحظ اتجاها إيجابيا، على سبيل المثال، في الحالة الاقتصادية العامة في البلاد بأسرها وفي المناخ السياسي في جمهورية صربسكا.

أما وقد قلت ذلك، فلا بد لنا أيضا أن نسلّم بأن العديد من تلك التطورات قد تحقق بصورة رئيسية من خلال الإرادة الثابتة ومبادرة المجتمع الدولي، بيد أنه لا يزال هناك عدد من المسائل التي تحتاج إلى حل. وفي نهاية المطاف فإن المسؤولية عن إقامة سلام دائم تقع على عاتق الأطراف في البوسنة والهرسك نفسها. وفي هذا الصدد يؤيد وفدي وجهة النظر الواردة في إعلان الاجتماع الوزاري للهيئة التوجيهية لمجلس تنفيذ السلام والذي عُقد في ٩ حزيران/يونيه في لكسمبرغ

> "إن تنفيذ اتفاق السلام يتسم بالتقدم الموضوعي ولكنه أيضا يجري بمعدل غير كاف من التنفيذ".

وتعزيز عودة اللاجئين والمشردين وجعل عمل المؤسسات المشتركة أكثر فعالية وتعزيز حرية وسائط الإعلام وتحقيق درجة أكبر من التعاون مع المحكمة الجنائية في لاهاي - كلها مسائل رئيسية لا بد من تناولها، وبصورة رئيسية من جانب الأطراف نفسها، دون مزيد من التأخير. وينبغي للأطراف في البوسنة أن تضاعف من جهودها في هذا الاتجاه.

إن إجراء انتخابات في جميع أرجاء البلاد في شهر أيلول/سبتمبر من هذا العام تحت إشراف منظمة الأمن والتعاون في أوروبا سيمثل معلما هاما على طريق تحقيق مستقبل سلمي في البوسنة. غير أن إجراء انتخابات حرة ونزيهة لا يمكن أن يتم إلا في ظل بيئة يسودها الأمان والأمن وتكفلها الأطراف بالتعاون مع المؤسسات الدولية ذات الصلة. واليابان سوف ترسل مراقبين ومشرفين على الانتخابات المزمع إجراؤها في أيلول/سبتمبر كما فعلت في انتخابين سابقين أجريا في جميع أرجاء البلاد.

وفي ظل هذه الظروف تعتقد حكومة اليابان أن استمرار وجود بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك بما في ذلك قوة الشرطة الدولية الموجودة في البوسنة أمر لا غنى عنه. وتقدر اليابان أيما تقدير الدور الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة ولا سيما الدور الذي تؤديه قوة الشرطة الدولية، في رصد أنشطة قوة الشرطة المحلية وفي إعادة هيكلتها وغير ذلك من الميادين. ويرى وفدي أيضا أن من المهم أن تكون بعثة الأمم المتحدة منخرطة في مجال الإصلاح القضائي في البلاد ويقدر للأمين العام إيلاء النظر الإيجابي لهذه المسألة.

كذلك فإن اليابان مقتنعة بأن وجود قوة تثبيت الاستقرار لا يزال عنصرا جوهريا في الحفاظ على الاستقرار في البوسنة. فقوة تثبيت الاستقرار توفر السلامة والأمن ليس فقط لمواطني البوسنة والهرسك ولكن أيضا لبعثة الأمم المتحدة وقوة الشرطة الدولية وإلى سائر العاملين الدوليين. لذلك نرحب بالقرار الأخير الذي اتخذته منظمة حلف شمال الأطلسي بمواصلة أنشطة قوة تثبيت الاستقرار.

وبناء على هذه الاعتبارات سيصوت وفدي مؤيدا لمشروع القرار المعروض علينا والذي يمدد ولاية البعثة، بما في ذلك قوة الشرطة الدولية، ويأذن بأنشطة قوة تثبيت الاستقرار لسنة أخرى.

وأود أن أختتم كلمتي بالإعراب عن شكر حكومتي العميق لجميع الرجال والنساء العاملين في البعثة وقوة

الشرطة الدولية وقوة تثبيت الاستقرار والهيئات الدولية الأخرى والمنظمات غير الحكومية على جهودها وتفانيها في تأدية رسالتها الهامة في البوسنة والهرسك.

السيد دالغرن (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود بادئ ذي بدئ أن أذكر أن وفدي يؤيد تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به في وقت سابق من هذا اليوم ممثل المملكة المتحدة باسم الاتحاد الأوروبي.

منذ أقل من ثلاث سنوات كانت البوسنة والهرسك تشتعل. وفي صيف ١٩٩٥ كان يدور قتال ضار في أجزاء واسعة من البوسنة وسياسة "التطهير العرقي" أطلت علينا بوجهها القبيح في سريبينيكا، والقصف المروع للمدنيين الأبرياء بلغ ذروته في منطقة السوق التجاري في سراييفو.

ومنذ ذلك الحين خطت البوسنة والهرسك وشعبها خطوات واسعة. واتفاق دايتون للسلام أرسى الأساس لمستقبل أفضل. وبتنفيذ ذلك الاتفاق يوما إثر يوم وخطوة تلو الخطوة أخذت البوسنة المسالمة والديمقراطية والمزدهرة تنمو باطراد.

وحتى الآن ما برح التقدم يتحقق بفضل الدعم القوي وفي أحيان كثيرة بفضل التدخل النشط من جانب المجتمع الدولي. وقد حان الوقت الآن للقادة السياسيين الحاليين في البوسنة والهرسك والذين يطمحون إلى أن يُنتخبوا في أيلول/سبتمبر، بأن يخلّصوا أنفسهم من طريقة التفكير القديمة الموجهة إثنيا وأن يقدموا التنازلات الضرورية انطلاقا من روح الديمقراطية والتعددية.

ولقد التزم المجتمع الدولي التزاما طويل الأجل بإحلال السلام في البوسنة والهرسك. ومشروع القرار الذي نحن على وشك أن نعتمده اليوم، وهو يقضي بتمديد الإذن للقوة المتعددة الجنسيات لتثبيت الاستقرار، وتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، بما في ذلك قوة الشرطة الدولية، لدليل واضح على هذا الالتزام. ومثلما تنص عليه الفقرة ١٠ من مشروع القرار، فإن المجلس يقف على أهبة الاستعداد لزيادة تمديد الإذن للقوة المتعددة الجنسيات في ضوء التطورات الحاصلة.

إن ثمة أدوارا يتعين أن تضطلع بها القوة المتعددة الجنسيات لتثبيت الاستقرار وبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، الى جانب قوة الشرطة الدولية، في عملية تنفيذ إحلال السلام. والوجود العسكري للقوة المتعددة الجنسيات هام للغاية في تهيئة البيئة الآمنة اللازمة لجميع الجهود المدنية المبذولة. وعمل قوة الشرطة الدولية في إعادة هيكلة الشرطة المحلية، وفي بناء قدرة بوسنية ديمقراطية للأمن العام، سيقلل في الوقت المناسب من الحاجة الى وجود أمني دولي. والبعثتان تكمل إحداهما الأخرى في بذل جهود حقيقية لحفظ السلام المتعدد الأبعاد. وأن تعاونهما المثمر، بالتنسيق الوثيق مع الممثل السامي، موضع ثناء.

وذلك التعاون سيكون هاما بصورة خاصة خلال الفترة المقبلة التي ستتصف بعودة اللاجئين والمشردين الى ما يسمى بمناطق الأقليات.

وثمة جانب هام آخر لبناء السلام في البوسنة هو برنامج الإصلاح القضائي بتنسيق من الممثل السامي. وفي هذا السياق، تؤيد السويد توصيات الأمين العام والممثل السامي المتعلقة ببرنامج رصد المحاكم من جانب بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. ونحن نتطلع الى أن يعود المجلس الى تناول هذه المسألة بسرعة، مثلما ينص عليه قراره ١١٦٨ (١٩٩٨).

والسويد ستواصل تأييدها الكامل لتنفيذ إحلال السلام في البوسنة والهرسك. وسينجز هذا على الصعيد الوطني عن طريق الاتحاد الأوروبي وعن طريق الأمم المتحدة، وليس أقله عن طريق استمرار مشاركة حوالي ٥٠٠ جندي سويدي في القوة المتعددة الجنسيات لتثبيت الاستقرار، و ٥٠ شرطيا مدنيا في قوة الشرطة الدولية.

وأخيرا، اسمحوا لي أن أقول إن السويد ترحب بحقيقة أن البوسنة والهرسك بدأت السير على طريق تفضي الى اندماج أوثق في الهياكل الأوروبية. والعملية ما زالت هشة جدا، وستحظى التطورات في البوسنة باهتمام أكبر. والانتخابات الديمقراطية التي ستجري في أيلول/سبتمبر، تحت إشراف منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ستكون فرصة لإرساء العمل للمضي قدما في هذه العملية. ونحث زعماء البوسنة والهرسك وشعبها على اغتنام هذه الفرصة.

السيد باتريوتا (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن الأنشطة الجارية في البوسنة والهرسك تحت مظلة

اتفاقات دايتون عن طريق القوة المتعددة الجنسيات لتثبيت الاستقرار وقوة الشرطة الدولية تشكل تعبئة طموحة للدعم العسكري ولدعم الشرطة من أجل استقرار دولة عضو تستعيد ببطء عافيتها من الجراح العميقة التي سببها أخطر صراع في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية.

وثمة دلائل مشجعة تتعلق بالتطور الداخلي في البوسنة، وخاصة منذ أن أظهرت القيادة الجديدة في جمهورية صربسكا موقفا أكثر تعاونا. من جانب آخر يتعين الإعراب بشدة عن شجب أحداث العنف الأخيرة التي رافقت عودة الأقليات، في حين أن أعمال التصلب المحلية في بعض الكانتونات والبلديات وعرقلة اعتماد لوحات أرقام موحدة للمركبات أمران غير مقبولين تماما.

إن اليقظة الدولية الشديدة لا تزال مطلوبة. وفي حين نؤكد من جديد دعمنا لنشاط بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك وقوة الشرطة الدولية في البوسنة على أساس أن الحالة لا تسمح حتى الآن بانسحاب قوة تثبيت الاستقرار المتعددة الجنسيات أو بتعديل ولايتها بموجب الفصل السابع، ما زلنا نرى أنه لا يزال من الضروري القيام بتقييم دوري مفصل للحالة في الميدان.

إن التقارير عن البعثة التي تقدم مرة كل ثلاثة أشهر، والتي نتوقع أن نتلقاها في المستقبل، وكذلك التقارير الشهرية لقوة تثبيت الاستقرار المتعددة الجنسيات لا بد أن تسمح لنا بمتابعة الأحداث في البوسنة عن كثب بغية تقييم المنجزات في الأشهر القادمة. ومن المهم أن يصر المجلس على مطالبة الأطراف بالامتثال الكامل لاتفاقات دايتون. وإن تعاون بلدان المنطقة ولا سيما جمهورية كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أمر ذو أهمية فائقة.

ونحن نتوقع تجديد إذن مجلس الأمن بوجود قوة تثبيت الاستقرار المتعددة الجنسيات وتمديد ولاية قوة الشرطة الدولية كدليل على التزام المجتمع الدولي على الأجل الطويل بإرساء سلام لا رجعة فيه في البوسنة، حسبما طلب الأمين العام في تقريره. بيد أنه مما يأتي بنتائج عكسية ومن غير المستصوب تفسير عبارة "الأجل الطويل" بأنها تعني إلى أجل غير مسمى أو بلا نهاية. ونأمل أن تحرز البوسنة والهرسك في الأشهر الـ ١٢ القادمة تقدما كافيا للتغلب على انقساماتها الداخلية حتى تكون قادرة على تحرير نفسها من الوجود الدولي المسلح.

وإن تجربتنا التاريخية أقنعتنا بأن التسامح بين مختلف الطوائف العرقية والدينية أقوى وأكثر استدامة لبناء الدولة من الأسلحة وأنشطة الشرطة. وبترسيخ التعددية الديمقراطية القائمة على التسامح في البوسنة والهرسك وسائر مناطق البلقان فإن التركيز الحالي على المسائل العسكرية والأمنية ينبغي أن يتحول تدريجيا إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوطيد المؤسسات والإنعاش الثقافي. وإننا على ثقة بأن هذه هي رغبة غالبية البوسنيين، كبارا وصغارا، بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية أو الدينية.

وإن توصية الأمين العام بتمديد ولاية البعثة وقوة الشرطة الدولية لمدة سنة إضافية وكذلك قوة تثبيت الاستقرار المتعددة الجنسيات لها ما يبررها فهي ضرورية في ضوء الهشاشة النسبية لعملية المصالحة المعقدة في البوسنة. ونفهم أن هذه التوصية تتواءم وتوافق الآراء في المجلس. وسننضم لهذا التوافق في الآراء.

السيد بوعلاي (البحرين): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أتقدم بالشكر الجزيل للأمين العام على تقريره القيّم عن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. كما ينوه وفد بلادي بالجهود الطيبة التي بذلها وفد السويد في إعداد مشروع القرار الذي نحن بصدده.

لقد كان لوجود بعثة الأمم المتحدة في الميدان أثر كبير في إشاعة مناخ الاستقرار والسلام في البوسنة والهرسك. وقد تعاظم ذلك الدور في الآونة الأخيرة، وهذا أمر يبعث على السعادة والغبطة. ففي مجال إعادة هيكلة دوائر الشرطة في الاتحاد وفي جمهورية صربسكا تم إحراز الكثير من التقدم وارتبط ذلك التقدم ارتباطا وثيقا بالتقدم الشامل في تنفيذ السلام، بالرغم من وجود بعض الصعوبات والعقبات، وهذا أمر متوقع في كل الأحوال. ونأمل أن توفق جهود البعثة في مجال تدريب قوات الشرطة في البوسنة والهرسك وإعادة تشكيل هيكل خدمات الشرطة في الاتحاد وفي جمهورية صربسكا.

وعلى صعيد آخر تبذل قوة الشرطة الدولية جهودا مضنية بالتعاون مع قوة تثبيت الاستقرار في تنفيذ برنامج عملية الحصاد الذي يمنح بموجبه العفو للأفراد الذين يسلمون ما بحوزتهم من أسلحة الى قوة تثبيت الاستقرار وقوة الشرطة الدولية. ويرحب وفد بلادي بما تحقق في هذا المجال، حيث استطاعت قوة تثبيت الاستقرار جمع

٧٩٩ ٦ لغما وعشرات الآلاف من الأسلحة ومعداتها، وهذا أمر مشجع كثيرا.

وفيما يتعلق بالحوادث التي وقعت في الأشهر الثلاثة الأخيرة وحوادث العنف ضد اللاجئين والمشردين العائدين وغيرها من الحوادث التي تقع بين الفينة والأخرى في مناطق مختلفة من البوسنة والهرسك، فإن وفد بلادي يأسف لوقوع تلك الحوادث ويحث المسؤولين المعنيين اتخاذ الإجراءات اللازمة للحؤول دون وقوع المزيد منها. ومن جهة أخرى يدعم وفد بلادي التعاون الوثيق بين بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك والمنظمات الدولية الأخرى، بما في ذلك منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، خاصة في مجال التحضير للانتخابات الوطنية المزمع إجراؤها في ١٣ أيلول/سبتمبر القادم.

يقدر وفد بلادي عاليا أنشطة منظمة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك والدور الهام الذي تضطلع به وكالات الأمم المتحدة ومنظماتها المختلفة.

يحث وفد بلادي الأطراف المختلفة في البوسنة والهرسك على التقيد التام باتفاق دايتون للسلام بشأن إقامة اتحاد البوسنة والهرسك والتعاون مع المجتمع الدولي ممثلا في الأمم المتحدة وبعثتها وهيئاتها المختلفة العاملة في البوسنة والهرسك.

يؤكد وفد بلادي على دعمه وتأييده للدور الهام الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة وقوة تثبيت الاستقرار وقوة الشرطة الدولية. كما يؤكد وفدي دعمه لجهود ممثلة الأمين العام الخاصة ومنسقة عمليات الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك وكذلك الدور الهام لمفوض قوة الشرطة الدولية في البوسنة.

إن البحرين وهي تجدد موقفها المؤيد لاتفاق دايتون، لتؤكد مرة أخرى إدانتها لجميع الممارسات القمعية الصربية واستعمالها المفرط للقوة العسكرية بحق باقي الأعراق في البوسنة والهرسك، لا سيما تلك الجرائم التي ارتكبت بحق مسلمي البوسنة والهرسك. وفي هذا الصدد ترى بلادي ضرورة محاكمة جميع مجرمي الحرب الصرب على ما ارتكبوه من جرائم حتى يكونوا عبرة للآخرين، خاصة وأن ما حدث في البوسنة قد تكرر حدوثه في مناطق أخرى كما نشهد اليوم ما يحدث في إقليم كوسوفو والذي يعاني حاليا من العنف الصربي المفرط ضد ألبان كوسوفو.

وختاما يؤيد وفد بلادي مشروع القرار المعروض أمامنا اليوم، والقاضي بالتمديد لولاية بعثة الأمم المتحدة لفترة إضافية تنتهي في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٩، وسوف يصوت لصالحه.

السيد ماهوغو (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد أسهمت بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك إسهاما كبيرا في التقدم الذي أحرز في عملية السلام في البوسنة والهرسك. وتشعر كينيا، بوصفها أحد البلدان المشاركة في هذه الجهود، بالفخر لارتباطها بتلك العملية. وقد كان لأنشطة البعثة في الرصد وإسداء المشورة وتدريب الشرطة المحلية آثار إيجابية جدا، بما في ذلك تهيئة مناخ أفضى إلى حرية الحركة. ومثال ذلك إدخال لوحات أرقام موحدة للمركبات التي أحدثت تغيرا جذريا في زيادة حرية الحركة.

وبينما يرحب وفدي بهذه التطورات الإيجابية، فإنه قلق من جراء حوادث العنف الموجهة ضد اللاجئين والمشردين العائدين التي تزايدت في غضون الأشهر الثلاثة الأخيرة. ونحن ندعو جميع الأطراف إلى انتهاز فرصة وجود الأمم المتحدة لدعم السلام والمصالحة في البوسنة والهرسك.

ولقد كرر وفد بلادي الإعراب دائما عن أن التنمية الاقتصادية هي جزء لا يتجزأ من أية عملية سلمية. وفي هذا الصدد، فإننا نحيي جهود منظومة الأمم المتحدة والبنك الدولي لمحاولتها إحراز التقدم في القطاعات الرئيسية للاقتصاد. وعلى الرغم من أن الكثير قد تحقق، فما زال قدر أكبر يتطلب الإنجاز. ولذا فما زال دعم المجتمع الدولي ضروريا في البوسنة والهرسك لتدعيم التقدم الذي تحقق حتى الآن.

وأخيرا، يؤيد وفد بلادي توصيات الأمين العام القاضية بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك لفترة إضافية تنتهي في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٩. ونتفق مع الأمين العام في ملاحظته بأن مثل هذا التمديد سيكون برهانا على التزام المجتمع الدولي الطويل الأجل بعملية السلام في البوسنة والهرسك. ولذا سنصوت لصالح مشروع القرار المعروض علينا.

السيد ساينز بيوللي (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إن بناء سلام وطيد ودائم في البوسنة والهرسك هو عملية تتطلب دقة وعناية كبيرتين. وهي عملية اضطلع بها في ظروف صعبة. وكما لاحظ الأمين العام في

أحدث تقرير له، تتطلب هذه العملية الصبر والمثابرة. وفي هذه المرحلة من مراحل ما بعد الصراع، وفي الوقت الذي تحاول فيه البوسنة والهرسك والمجتمع الدولي البناء من أجل المستقبل، نستطيع رؤية الأبعاد الحقيقية للمواجهة التي حطمت كامل البنية السياسية والإدارية في البلاد، وحطمت التعايش بين السكان بحيث أنه اختفى من الوجود تقريبا.

وتتطلب هذه الظروف الصعبة التي يمر بها بناء السلام في البوسنة والهرسك جهدا قوميا ودوليا ملائما، وذلك لأن حجم الانهيار هائل لدرجة تتطلب جهدا شاملا لإعادة البناء في كل مجالات الدولة والمجتمع. ومن المتطلبات الأساسية لنجاح هذه العملية، هي أن يفي الأطراف بكل التزاماتهم. وعلى وجه الخصوص، يجب على السلطات المحلية أن تتبنى الآن وعلى الدوام موقفا بناء يتمشى ومع ما اتفق عليه في دايتون. فإذا رفضت السلطات الوطنية والمحلية تنفيذ التزاماتها، لن يكون للوجود الدولي في البلاد معنى.

وعليه، ترى كوستاريكا أن نهجا سليما قد اتبع فيما يتعلق بمهام بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. فهدفها الجوهري هو إعطاء زخم لإنشاء وتعزيز الهياكل الإدارية المحلية والوطنية الأصيلة، التي ستعزز وتضمن التكامل الاجتماعي والمصالحة الوطنية وسيادة القانون.

وهنا أود أن أشير إلى نقطتين تهمان وفد بلادي. إن كوستاريكا ترى أن مسألة المراقبة ذات أهمية خاصة في هذا المجال. ولذا يجب أن تظل موضع عناية خاصة تستهدف الإشراف على الأنشطة اليومية لقوات الشرطة والبناء من أجل المستقبل. ويجب، في كلا هذين المجالين، التأكيد على إيجاد وسائل تكامل تكوين القوات لضمان شمولها لأعضاء مختلف الجماعات العرقية. ومن الضروري أيضا أن يكون تصرف الشرطة في البوسنة والهرسك متفقا مع المستويات المرضية التي تتمشى مع المعايير الأوروبية لحفظ النظام العام مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان لكل سكان البلاد.

وتمشيا مع هذا التفكير، أود أن أشير إلى إقامة العدل على المستوى الوطني. وليس الأمر هو مجرد التطبيق السريع والكامل للعدالة في البوسنة والهرسك؛ بل إنه يتجاوز ذلك، ويرتبط ارتباطا وثيقا بالثقة وبالمصداقية. وتتطلب المصالحة والاندماج في البوسنة والهرسك وجود نظام عدالة له استقلاله الذاتي، وفعاليته، ويكون، قبل كل شيء، موضع الثقة والمصداقية لدى السكان جميعا. ونعتقد أن دور بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك في الإشراف والتدريب هو دور صحيح، ونرجو أن نرى نتائج إيجابية في المستقبل القريب.

إننا جميعا هنا متفقون على أن المهام أمامنا في البوسنة والهرسك ليست سهلة. وهي تستدعي الصبر، وهذا بالطبع يعني مرور الوقت والاستقرار. من أجل هذا نتفق مع اقتراح الأمين العام بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك لفترة ١٢ شهرا أخرى. ونأمل في أن تستمر البعثة خلال تلك المدة في اتباع النهج الفعال الذي حذته حتى الآن. وسوف يتطلب هذا دعما سياسيا وماديا متواصلا من جانب المجتمع الدولي.

ولذلك ستصوت كوستاريكا لصالح مشروع القرار المعروض علينا اليوم.

السيد جاغني (غامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن كل ما نحاول تحقيقه أساسا من خلال مشروع القرار المعروض علينا هو أن نتيح لأنفسنا الإطار القانوني الضروري الذي يمكننا، ومعنا السلطات في البوسنة والهرسك، من المضي في عملية إعادة بناء المجتمع المدني في ذلك البلد.

ويتضمن العنصر الأساسي في هذه العملية كلها العودة الآمنة لجميع اللاجئين والمشردين.

وتسير عملية إعادة بناء المجتمع المدني جنبا الى جنب مع استعادة القانون والنظام بحيث يتوافر الأمن والعدل للجميع.

وهذا هو ما انطوت عليه ولاية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك على أن تقوم به بالتعاون الوثيق مع قوة الشرطة الدولية وقوة تثبيت الاستقرار.

وكانت بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك تركز أساسا منذ البداية على الرصد والمراقبة والإبلاغ،

ولكن التركيز تحول الآن مع إحراز تقدم معقول الى تدريب الشرطة المحلية. وهذا يستغرق وقتا ولذا لا نعجب حين يذكر تقرير الأمين العام أن إصلاح الشرطة يحتاج الى صبر وأناة.

والى جانب هذا فرغم التقدم الكبير الذي أحرز حتى الآن، لا يزال يبلغ عن بعض الأحداث الخطيرة من سلب واعتداءات بدنية وقتل وتحرش. والواقع أن تقرير الأمين العام يشير الى حدوث زيادة في حوادث العنف الموجهة ضد الأقليات بوجه خاص. ولكفالة أن توجد السلطات البوسنية بيئة خالية من هذه الاعتداءات نشاطر الأمين العام رأيه بأن نجاح البرامج في البوسنة والهرسك يتوقف على قدرة المجتمع الدولي على تأمين وفاء الأطراف بالتزاماتها في اتفاق السلام.

وفي ضوء ما سلف وفي ضوء توصية الأمين العام بأن وجود قوة عسكرية موثوقة شرط أساسي لفعالية تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك ولإحراز مزيد من التقدم في عملية السلام عامة، فإن وفدي سوف يصوت لصالح مشروع القرار الداعي الى تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك.

السيد ايسونغيه (غابون) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أولا أن أشيد بالأمين العام لجودة تقريره المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ (S/1998/491). فمحتوى التقرير يتيح لنا سبر جميع جوانب التقدم الذي أحرز في حل المنازعات في البوسنة والهرسك.

والواقع أنه لاحظنا بارتياح التقدم الذي أحرزته بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك في مجال تدريب الشرطة المحلية وكذلك في تنفيذ برنامج إعادة هيكلة تلك القوات. فهذا التقدم الكبير يثبت بوضوح أن قرارات مجلس الأمن في هذا المجال قد أخذت في الاعتبار ونفذتها جميع الأطراف الدولية المشتركة في السعي من أجل إيجاد حل لهذه الأزمة. ويتبادر الى ذهني بوجه خاص الفقرة ٥ من القرار ١١٤٤ (١٩٩٧) المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، ونصه كالآتي:

"يحث أيضا الدول الأعضاء على توفير التدريب والمعدات والمساعدة ذات الصلة الى قوات الشرطة المحلية بتنسيق مع قوة الشرطة الدولية، تسليما منه بأن لتوافر الموارد أهمية حاسمة بالنسبة لنجاح الجهود التي تبذلها قوة الشرطة الدولية لإصلاح الشرطة المحلية".

ومع هذا يمكن للعقبات الخطيرة الناجمة عن عدم الاتفاق بين السلطات الكرواتية وبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك على مختلف المستويات أن تضر بعملية السلام التي يضر بها أيضا زيادة حوادث العنف في الشهور الأخيرة، التي تستهدف اللاجئين والمشردين، وخاصة أفراد الأقليات. وفي هذا السياق نحث جميع الأطراف على التعاون المستمر مع بعثة الأمم المتحدة حتى تسهم على نحو كامل في تحقيق أهداف اتفاق السلام وتكفل الأمن لأفراد البعثة.

وبغير الحوار الدائم والتنازلات المتبادلة لا يمكن لأطراف النزاع في البوسنة والهرسك أن تصل الى تسوية سياسية دائمة. وسوف يصوت وفدي لصالح مشروع القرار المطروح أمامنا كي يدعم جهود البعثة.

السيد بيرليه (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يمدد مجلس الأمن اليوم تفويضه للقوة المتعددة الجنسيات لتثبيت الاستقرار وولاية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، بما في ذلك قوة الشرطة الدولية. والمجلس بهذا يعيد تأكيد التزام المجتمع الدولي بالمساعدة في إقامة سلام دائم في يوغوسلافيا السابقة.

وخلال العامين الماضيين كان عمل قوة تثبيت الاستقرار وبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك حيويا لتنفيذ العملية الطويلة الأجل التي اتفقت الأطراف عليها في دايتون وباريس. واليوم أصبحت الحرب من ذكريات الماضي لكن السلام يظل هشا. وتواصل قوة تثبيت الاستقرار وقوة الشرطة الدولية تزويد شعب البوسنة والهرسك بالأمن والثقة اللذين يحتاجهما للتحرك قدما على طريق المهام الصعبة التي تنتظره.

وتود حكومتي أن تؤكد من جديد تقديرها للرجال والنساء الذين خدموا في قوة تثبيت الاستقرار وفي بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، وللحكومات التي تعاونت على نجاح هذه العمليات. وتعرب الولايات المتحدة عن تقديرها أيضا للممثل السامي ورفاقه ولممثلي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونسلم كذلك بالدور الهام للمنظمات غير الحكومية والأفراد الذين يعملون

على توطيد السلام في البوسنة والهرسك وفي المنطقة برمتها.

غير أنه يبقى أمامنا عمل كبير سيستغرق وقتا طويلا. فقد اعتمدت منظمة حلف شمال الأطلسي سلسلة من المعايير الهامة لقياس التقدم المحرز في كامل تنفيذ اتفاق السلام. وسيتيح تطبيق هذه المعايير إحداث تخفيضات تدريجية في حجم وهيكل هذه القوة.

ونعيد التأكيد على أن المسؤولية الأولى عن تنفيذ اتفاق السلام تقع على الأطراف ذاتها. فيجب أن تضطلع البوسنة والهرسك بمسؤولياتها عن مستقبلها وأن تعد للاعتماد على نفسها. ونحن ندعو جميع الأطراف في اتفاق السلام الى مضاعفة جهودها لتنفيذ الاتفاق والى التخلي عن أنماط المماطلة ووضع العراقيل والالتزام بالحد الأدنى من اتفاق دايتون. والسبيل هو التعاون التام مع المحكمة الدولية وعودة اللاجئين وتعزيز المؤسسات المشتركة.

ورغم المشاكل فهناك بشائر أمل. وهذا صحيح بوجه خاص منذ انتخاب قيادة معتدلة في جمهورية صربسكا. فقد قل النفوذ السياسي والاقتصادي لمجرمي الحرب المتهمين في جمهورية صربسكا بشكل كبير وأعيدت هيكلة وسائل الإعلام التي تديرها الدولة. وأصبحت الشرطة المحلية تتعاون الآن مع قوة الشرطة الدولية في برامج إعادة الهيكلة والإصلاح، لتواكب التقدم المحرز من قبل في إعادة هيكلة قوات الشرطة الاتحادية. وفي البوسنة والهرسك تيسر إعادة هيكلة الشرطة وتدريبها - الى جانب إصدار لوحات أرقام موحدة للسيارات - حرية الحركة عبر خط الحدود بين الكيانات. وأصبح هناك علم جديد للبوسنة وصدرت جوازات سفر مشتركة جديدة. وسيبدأ تداول عملة مؤقتة في القريب العاجل.

ومنذ انتهاء الحرب عاد أكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ لاجئ ومشرد الى وطنهم وعاد منهم ١٧٠ ٠٠٠ شخص في عام ١٩٩٧ وحده. وسوف نواصل الضغط من أجل تسارع عودة بقية اللاجئين والمشردين، وخاصة الى المناطق التي يشكلون فيها أقلية عرقية. وهذه العملية بطيئة ومعقدة وفي الغالب خطرة، ولكن يمكن تحقيق هدف عودة الأقليات.

ونحن نرحب بصفة خاصة بأن تنشأ في إطار قوة تثبيت الاستقرار وحدة متخصصة متعددة الجنسيات، ترأسها إيطاليا وتعزز قدرة قوة تثبيت الاستقرار على دعم السلطات المحلية في الرد على الاضطرابات المدنية. وهذا سيساعد بدوره في عودة اللاجئين والمشردين وفي تولي السلطة لمسؤولين منتخبين.

ولقد تحققت إنجازات كثيرة في العام المنصرم، وخاصة النجاح في إجراء انتخابات بلدية وتولي السلطة مسؤولين منتخبين ديمقراطيا في جميع البلديات الـ ١٣٦ ما عدا واحدة. وستتيح الانتخابات على مستوى الأمة، والمقرر لها أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، فرصة لشعب البوسنة والهرسك لممارسة حقوقه الديمقراطية والتصويت لدعم مستقبل البوسنة ورفض سياسات الماضي. وفي ظل القيادة الجديدة والشجاعة الملتزمة بالمثل والمبادئ المتجسدة في دايتون يمكن للبوسنة أن تطمح الى مستقبل يسوده السلام والازدهار.

وبالتصويت لصالح مشروع القرار تعيد الولايات المتحدة تأكيد التزامها بتوطيد السلام في البوسنة والهرسك وبجهود المجتمع الدولي الرامية الى مساعدة شعب البوسنة والهرسك على إقامة مجتمع آمن وديمقراطي.

السيد ترك (سلوفينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): شاركت سلوفينيا في تقديم مشروع القرار المعروض على مجلس الأمن اليوم، لاتخاذ إجراء بشأنه، وتؤيد تمديد ولاياتي قوة الاستقرار وعمليات الأمم المتحدة والأنشطة في البوسنة والهرسك.

وفضلا عن هذا فإننا نغتنم هذه الفرصة للإشارة إلى بعض الجوانب الأساسية لعملية السلام في البوسنة والهرسك.

ومن الأمور المشجعة أن نرى أن اللبنات الأساسية في بناء الدولة بدأت توضع في البوسنة والهرسك ويبدو أننا نقترب من نقطة اللاعودة في عملية السلام. ومع هذا لا يزال يتعين توفير بعض الشروط الضرورية لتحقيق السلام الدائم وهي: عودة اللاجئين والمشردين، والمصالحة، والحماية الشاملة للأقليات، وانتهاج الديمقراطية في المجتمع والمؤسسات، والانتعاش الاقتصادي. وللأمم المتحدة، وسيظل لها، دور هام في توفير هذه الشروط جميعها.

وعودة اللاجئين هي أهم المهام في عام ١٩٩٨. فلا يزال هناك ١,٤ مليون لاجئ ومشرد. ولم يعد للآن سوى ٠٠٠ ١٠٠ شخص معظمهم إلى مناطق أصبحت مجموعتهم الوطنية أغلبية فيها. غير أن العودة الشاملة للاجئين، وخاصة الأقلية منهم مسألة حيوية للسلام الدائم. أما دور قوة الشرطة الدولية في عملية الديمقراطية ورصد إصلاح الشرطة المحلية، فله أهمية كبيرة. ونحن نتوقع تقديم الدعم الأمني الضروري للاجئين العائدين، عن طريق تعزيز قدرة قوة تثبيت الاستقرار على الاستجابة للاضطرابات المدنية.

والديمقراطية السياسية شرط هام آخر لترسيخ السلام وهو يرتبط وثيقا بعودة اللاجئين. أما الانتخابات المقرر إجراؤها في أيلول/سبتمبر من هذا العام فسوف تكون لها لهذا السبب أهمية خاصة.

ومن الجوانب الهامة الأخرى في الجهد الرامي إلى إقامة المجتمع الديمقراطي، المصالحة الوطنية في البوسنة والهرسك. فالمصالحة شرط لا غنى عنه أيضا للسلام الدائم. وفي هذا الصدد يسرنا أن نعلم أن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة اتخذت خطوات لإنشاء مكتبها للتنسيق في بانيالوكا، وأن التعاون مع المحكمة قد اكتسب زخما في نهاية الأمر. ونرحب بتحسين التعاون بين صرب البوسنة والمحكمة وإن لم يكن هذا التعاون كافيا حتى الآن. وما زال يتعين عمل الكثير حتى يمثل المتهمون الباقون أمام المحكمة. وستظل عملية المصالحة في البوسنة والهرسك معطلة كثيرا إلى أن يمثل جميع مجرمي الحرب، بمن فيهم كبارهم، أمام القضاء.

وثمة شريحة أخرى وهامة في المصالحة الوطنية هي ضرورة توضيح مصير أكثر من ٠٠٠ ١٩ من المفقودين بما في ذلك مصير ٠٠٠ ٧ مواطن من المنطقة التي عينتها الأمم المتحدة بوصفها "المنطقة الآمنة" في سريبرينيتسا.

ونلاحظ مع الارتياح أن المجتمع الدولي بدأ العمل على وضع منهج تعليمي للقضاء على دعايات الكراهية في التاريخ واللغة. ونحن نشاطر الأمين العام رأيه بأن تلك مهمة أساسية لمستقبل البوسنة والهرسك. ونود التأكيد مجددا على أنه يجب في هذا السياق إيلاء اهتمام خاص لسياسة تعليم الأقليات في المدارس، وفي هذا الصدد فإن سياسة المساواة في استعمال اللغتين ينبغي أن تستمر بفعالية.

وإزالة الألغام واحد من المجالات التي تعتبرها سلوفينيا شرطا هاما أساسيا لعودة اللاجئين. وإزاء هذه الخلفية أنشأت حكومة سلوفينيا الصندوق الاستئماني الدولي لإزالة الألغام ومساعدة ضحايا الألغام في البوسنة والهرسك، في آذار/مارس من هذا العام. ويسرني أن أعلم المجلس أن الصندوق سيبدأ نشاطه في نهاية هذا الشهر، حزيران/يونيه ١٩٩٨.

ولقد أسهمت قوة تثبيت الاستقرار إسهاما حاسما في السلام والاستقرار في البوسنة والهرسك، ولكن رغم التقدم المشجع الذي أحرز مؤخرا في تنفيذ جوانب كثيرة من اتفاق دايتون للسلام لعام ١٩٩٥ يبقى هناك عدد من المشاكل الهامة. ولذا فنحن نرحب بالتزام منظمة حلف شمال الأطلسي بزيادة المساعدة في تنفيذ اتفاق السلام، ونؤيد هذه الخطوة. وستواصل سلوفينيا نفسها المشاركة في أنشطة قوة تثبيت الاستقرار في المستقبل.

وتسهم قوة الشرطة الدولية إسهاما مهما في إقامة السلام الدائم واحترام حقوق الإنسان في البلد. ولهذه القوة دور هام في بناء قوة شرطة ديمقراطية وفي رصد أنشطة عمليات الشرطة المحلية وفي التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان. ونود أن نشدد على أهمية استمرار عمل قوة الشرطة الدولية بما تجريه من تحقيقات مستقلة في مجال انتهاكات حقوق الإنسان. ومشروع القرار المطروح يمنح هذه القوة الصلاحية اللازمة للقيام بذلك الغرض. وقد أسهمت القوة حتى الآن بدور مهم في الجهود المبذولة في مجال حقوق الإنسان. بيد أننا لا يمكن أن نتجاهل أن المراقبين في القوة فشلوا في عدة مناسبات في الرد الملائم على انتهاكات حقوق الإنسان؛ وأنهم في أحيان كثيرة لم يكونوا واعين لسلطتهم في إجراء التحقيقات في مجال حقوق الإنسان بشكل مستقل عن الشرطة المحلية؛ وأن كثيرين منهم لم تتوافر فيهم الخلفية المهنية في مجال التحقيقات المتعلقة بحقوق الإنسان؛ وأنهم لم يتلقوا التدريب الكافي. وهذه العيوب وغيرها قد أخبرت عنها مؤخرا منظمة رصد انتهاكات حقوق الإنسان. والتوصيات الواردة في تقرير تلك المنظمة عظيمة الفائدة.

ونرى أن النجاح في تنفيذ مهام قوة الشرطة الدولية يكمن في نوعية موظفيها وخبرتهم ومهاراتهم المهنية. ولذا نؤيد عزم مفوض القوة على توفير أفضل العناصر

للمهام الضرورية التي عهد بها المجتمع الدولي والسلطات البوسنية إلى الفرقة.

ويظل دور الأمم المتحدة بالغ الأهمية في عدد كبير من مجالات العمل: اللاجئين، والشرطة، والمحكمة، ومراقبة انتهاكات حقوق الإنسان، وتقديم المساعدة. وينبغي أن يواصل مجلس الأمن الإبقاء على الإشراف على جميع هذه الأنشطة ومساعدته بالقرارات الملائمة في حدود صلاحياته.

وختاما أود الإعراب عن تقدير سلوفينيا لقوة تثبيت الاستقرار التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي، ولبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك ولقوة الشرطة الدولية فدورها في إنجاز المهام الأساسية للسلام الدائم في البوسنة والهرسك دور هام. ونرجو أن يتم إحراز تقدم حاسم في الشهور القادمة في إطار تمديد الولايتين.

السيد كين هواسون (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): يساور الصين قلق بالغ إزاء الحالة في البوسنة والهرسك. فلتحقيق السلام في ذلك البلد آثار هامة على استقرار منطقة يوغوسلافيا السابقة بأسرها.

ومنذ توقيع اتفاق السلام قبل أكثر من عامين تطورت الحالة في ذلك البلد عموما في اتجاه إيجابي. فقد التزمت الأطراف في البوسنة والهرسك، بمساعدة المجتمع الدولي، التزاما جادا بالمصالحة الوطنية وبإعادة التعمير. وكل هذا مما يثلج صدورنا.

ولقد كنا دائما نؤمن أنه ما من أحد غير الجماعات الإثنية المختلفة في البوسنة والهرسك يستطيع ضمان المصالحة الكاملة والسلام الدائم هناك. ونرى أن الأطراف البوسنية يمكن أن تولي اهتماما طويل الأجل لبلدها في حسبانها وترسخ الثقة المتبادلة وتبذل جهودا مشتركة لحل المشاكل التي تعترض تنفيذ اتفاق السلام، ولا سيما مسألة عودة اللاجئين. وبوسعها أن تضع أساسا سياسيا سليما لإعادة التعمير الوطني الاقتصادي والاجتماعي.

ونحن نؤيد من حيث المبدأ فكرة أن يبذل المجتمع الدولي جهدا إيجابيا لمساعدة الأطراف البوسنية على تحقيق أهدافها في السلام والتنمية. وقد لاحظنا أن أنشطة المنظمات الإقليمية العاملة حاليا في البوسنة والهرسك تنفذ وفق متطلبات المشاورات الجارية مع الأطراف في ذلك البلد وعلى أساسها. ونرجو مع استمرار استقرار الأوضاع أن تقوم الإدارات والمؤسسات الموحدة التي أنشئت حديثا على مختلف المستويات، بدورها.

وأود أن أؤكد من جديد أن تحفظات الصين على التذرع بالفصل السابع من الميثاق والإذن باستعمال القوة الواردة في مشروع القرار المطروح علينا تظل دون تغيير. ولا نزال نعتقد أن على قوة تثبيت الاستقرار ألا تسيء استعمال القوة في تنفيذها للولاية التي منحها لها مجلس الأمن. ثم إن الفصل السابع المشار إليه في مشروع القرار لا ينطبق على دور بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك ولا على قوة الشرطة الدولية.

وفي ضوء هذا كله، وبالنظر إلى طلب الأطراف المعنية، وعلى أساس تأييدنا للسلام والمصالحة والتعمير في البوسنة والهرسك، سوف يصوت وفدي لصالح مشروع القرار المطروح أمامنا.

كذلك أود أن أبين أنه يتعين على قوة تثبيت الاستقرار، في تنفيذها للإجراءات التي أذنت بها قرارات مجلس الأمن، أن تقبل بجدية التوجيه السياسي لمجلس الأمن وأن تحترم بشكل صارم التزاماتها وأن تبلغ المجلس فورا بتنفيذها لمهامها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): والآن أدلي ببيان بوصفي ممثلا للبرتغال.

أود أن أعرب عن تأييد البرتغال الكامل لمشروع القرار المعروض على المجلس والذي يضفي فعالية على التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام فيما يتعلق بتمديد بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك وقوة الشرطة الدولية.

إن البرتغال تتشاطر الاعتقاد القائل بأنه لا بد من إعادة تأكيد التزام المجتمع الدولي الطويل الأجل بعملية السلام في البوسنة وذلك بتأييده المستمر لعملية تنفيذ السلام التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة وقوة الشرطة الدولية وبالاستمرار في ترتيبات مجلس الأمن التي توفرها قوة تثبيت الاستقرار.

ومن جهة أخرى فإن هذا الالتزام يجب أن يقابله التزام مماثل من جانب أبناء البوسنة أنفسهم الذين يتعين عليهم الاضطلاع بمسؤوليتهم من أجل مستقبلهم جميعا في السلام. إن البرتغال تشارك مشاركة كاملة في بعثة

الأمم المتحدة وفي قوة الشرطة الدولية وفي قوة تثبيت الاستقرار وتقف على أهبة الاستعداد للاستمرار في ذلك. وبطبيعة الحال فإن وفدي يؤيد تأييدا كاملا البيان الذي أدلت به المملكة المتحدة باسم الاتحاد الأوروبي.

والآن استأنف وظيفتي بوصفي رئيسا لمجلس الأمن.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): **أطرح الآن للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة** S/1998/502.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:
الاتحاد الروسي، البحرين، البرازيل، البرتغال، سلوفينيا، السويد، الصين، غابون، غامبيا، فرنسا، كوستاريكا، كينيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): **هناك ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بوصفه القرار ١١٧٤ (١٩٩٨).**

وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٠